جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

آليات ترشيد النفقات العامة وأثارها على التنمية المحلية

دراسة حالة ولاية الوادي لفترة 2013_2017

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

العلوم السياسية – تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالبة:

سالمة دراجي

إشراف الأستاذ:

زكرياء مسعودي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/ ياسين شكيمة	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
د/ زكرياء مسعودي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
د/ سعد مسعودي	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي :2018 /2019

الإهداء

إلى روح والدي الذي أحمل اسمه بافتخار أبي رحمه الله الذي كان سبب نجاحي

وبلوغي إلى هذه المرتبة، أسكنه الله فسيح جنانه

إلى أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها التي حملت معي مشقة السهر وعناء الدراسة

إلى أخوتي الأعزاء: عمر، حدة، فاطنة، قدور، أم الخير، خلف الله

إلى أبناء أخي نجاة، بسمة، فتيحة، سارة، أحمد ياسين، مريم حفظهم الله

إلى أبناء أختي: يوسف، سيد علي، عبد العظيم، ملاك حفظهم الله

إلى رفيقة دربي في الحياة أختي سميرة بن سليمان

إلى من كانت سببا في اجتياز هذه التجربة أستاذتي ربيحة بن سليمان

إلى زملائي في الدراسة من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي

وكل من شجعني على إنجاز هذا البحث

وإلى كل من دعى لي في ظهر الغيب

الحمد والشكر لله عز وجل والصلاة والسلام على أفضل خلق الله سيدنا محمد خاتم الأنبياء

والمرسلين أما بعد

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور زكرياء مسعودي

الذي أشرف على هذا العمل

وأتقدم بالشكر الكبير إلى أستاذي الدكتور سعد مسعودي الذي قدم لي يد العون

في جمع البيانات وتقريب الفكرة

كما أتقدم بجزيل الشكر للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قراءتهم للمذكرة ومن

خلالهم إلى جميع أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي وأخص بالذكر مدير

مدرستي الابتدائية جمال الدين تليلي رحمه الله الذي قدم لي الدعم وأرجو من الله أن

يبلغهم الجنة وينزلهم مراتب الأنبياء

إلى كل من ساعدني من بعيد أو من قريب

آليات ترشيد النفقات العامة وأثارها على التنمية المحلية

دراسة حالة ولاية الوادي لفترة 2013_ 2017

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى مدى أهمية ترشيد النفقات العامة ودورها في تحقيق التنمية المحلية، كما تهدف إلى معرفة كيفية دراسة المشاريع التنموية حسب أولويات كل مشروع وقد تم اختيار ولاية الوادي كعينة للدراسة خلال الفترة 2013_2017، مستعملين في ذلك المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة وقد خلصت الدراسة إلى أن النفقات العامة تؤثر فيها عدة عوامل منها داخلية وأخرى خارجية ولتفادي حدة الأزمات يجب عقلنة وترشيد هذه النفقات العامة حسب الأولويات لتحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي.

الكلمات المفتاحية: نفقات عامة، ترشيد نفقات عامة، تنمية محلية، نفقات تجهيز، نفقات تسيير.

Abstract:

The study aims to reach the importance of rationalization public expenditure and its role in local development. It also aims to know how to study developmental projects according to the priorities of each project has been selected as a sample for study Valley state during. The period 2013_2017, using the analytical descriptive approach and the case study methodology.

The study concluded that public expenditure affects several factors, internal and external, and to avoid crises. These public expenditures must be rationalize and rationalize according to priorities to achieve local development in of Valley EL-OUED.

Keywords:.general expenses, Rationalization of public expenditure,Local development,Processing expenses,Operating expenses.

قائمــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الثاني	
1	تطور النفقات العامة لولاية الوادي	54
2	تطور نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة لولاية الوادي	56
3	تطور نفقات التجهيز والاستثمار من إجمالي النفقات العامة لولاية الوادي	57

قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
	الفصل الثاني	
الشكل 1	المقارنة بين تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار لولاية الوادي	58

قائمـة الملاحـق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 01	التعليمة المتضمنة لتدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد، رقم 348، الجزائر، 25-12-2014.	62
الملحق 02	تعليمة تحدد كيفيات تجسيد التدابير العملية الرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية للبلاد ، رقم 01، الجزائر، 23-12-2015 .	65
الملحق03	التعليمة المتعلقة بكيفيات تحضير وإعداد الميزانيات الأولية للولايات والبلديات لسنة 2017 ، رقم 675، الجزائر، 24-10-2016 .	68
الملحق 04	ميزانية سنة 2013	72
الملحق 05	ميزانية سنة 2014	73
الملحق 06	ميزانية سنة 2015	75
الملحق 07	ميزانية سنة 2016	77
الملحق 08	ميزانية سنة 2017	79

مقدمة

أدى تطور شكل الدول إلى التوسع نظرا لتزايد الإنفاق بصفة مستمرة وإلى تنوعه وتغير هيكله، ويعود هذا إلى التطور في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، بما أن الإنفاق العام وسيلة لزيادة الدخل والاستقرار وحسن توزيعه فالتوسع في النفقات يؤدي إلى التأثير على الاقتصاد الكلي والجزئي للدولة وعلى كافة جوانب الحياة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو مالية، فالدولة وإن كانت تعتمد على السياسة المالية والنقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي فيبقى لدور النفقات العامة الدور الأساسي لتنفيذ سياستها الاقتصادية.

على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري لا يعيش بمنأى عن التطورات والتغيرات الدولية، لذا تتأثر وتؤثر فيه بطريقة أو بأخرى حي تسعى الدولة لتحسين اقتصادها لمواكبة ومواجهة التغيرات الداخلية والخارجية وهذا من خلال تفعيل دورها.

يعد توفير الموارد المالية والمادية وسيلة هامة لحل المشكلات التي تعاني منها الجماعات المحلية وبما أن الاقتصاد الجزائري ريعي بالدرجة الأولى فإن تحقيق التنمية في مختلف المجالات مرهون بمدى استقرار أسعار البترول ودعم الدولة للبرامج التنموية، وقد مست أزمة انخفاض البترول الاقتصاد الجزائري مما جعل الحكومة تعيد النظر في برامجها التنموية وتحث الجماعات المحلية ونخص بالذكر الولاية بضرورة تحلي العقلانية في تنفيذ البرامج التنموية للدولة ومن بين هذه السياسات البحث عن آليات لترشيد نفقاتها وحسن استغلالها.

<u>طرح إشكالية الدراسة:</u>

وبناءًا على ما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا الدراسة على النحو التالي:

ما مدى العلاقة بين آليات ترشيد النفقات العامة والتنمية المحلية في ولاية الوادي خلال الفترة 2013 إلى 2017 ؟

وحتى يتسنى لنا الإحاطة بالموضوع نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية منها.

- ماهي أقسام النفقات العامة وما أثارها؟
- ماهي آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر؟
- كيف تم تنفيذ ترشيد النفقات العامة في ولاية الوادي وأهم أثارها على التنمية المحلية؟

الفرضيات

في ضوء الإشكالية العامة للدراسة والأسئلة الجزئية تم صياغة الفرضيات التالية:

- كلما زادت شساعة مساحة الدولة أدى الى زيادة الإنفاق العام في الدولة.
- يؤدي ترشيد النفقات العامة إلى إحداث التنمية المحلية في جميع مجالاتها .
- ترشيد النفقات العامة مرهون بتحديد الأولويات ووجود موارد مالية في الولاية .

مبررات اختيار الموضوع

- الرغبة في التعرف على الحلول التي لجأت لها الحكومة لحل الأزمات التي تواجهها .
- الوقوف على أثار انخفاض أسعار البترول على التنمية المحلية في ولاية الوادي.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- دراسة أهمية و دور ترشيد النفقات العامة في عقلنة الموارد المتاحة .
- تحليل العلاقة المتداخلة بين ترشيد النفقات العامة وتحقيق التنمية المحلية .
- معرفة أهم آليات ترشيد النفقات العامة وأهم مبررات اللجوء إليها.

حدود الدراسة:

تكمن أهمية حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: ولاية الوادي.

الحدود الزمنية: من سنة 2013 إلى سنة 2017 حيث تم اختيار الفترة لتوضيح تطور النفقات العامة في ولاية الوادي قبل انخفاض البترول في الجزائر ودراسة تطوره بعد انخفاض البترول أي في ظل البحبوحة المالية وبعد الأزمة البترولية.

أهمية الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى توضيح الأسباب المختلفة لازدياد الإنفاق العام في الدولة وكذا كيفية مواجهة أزمة انخفاض أسعار البترول في الجزائر ودراسة ولاية الوادي كعينة وهذا من خلال تتبع تطور الميزانيات العامة المخصصة للولاية وكذا معرفة أهمية مجالات التسيير والتجهيز من أجل تحقيق التنمية المحلية.

منهج الدراسة:

بناءا على طبيعة الإشكال المطروح وقصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة، وعليه فالمنهج المستخدم سيكون المنهج الوصفي التحليلي وهذا من أجل تحليل آليات ترشيد النفقات العامة وإبراز أثرها على التنمية المحلية في ولاية الوادي وسنستخدم منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي بالتعرف على تطور ترشيد النفقات العامة في ولاية الوادي ومن الأدوات المستعملة المقابلة .

الدراسات السابقة :

1. **دراسة طارق قدوري:** مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014 شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، وتناولت الدراسة التنمية الاقتصادية، ترشيد الإنفاق الحكومي، الميزانية العامة، نظام تحليل التكلفة والعائد، نموذج متجه تصحيح الخطأ، حيث خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أهمية الإنفاق الحكومي في توجيه محددات التنمية الاقتصادية في الجزائر مما يستدعي ترشيد هذا الإنفاق وتوجيهه والتأكيد على ضرورة التوجه نحو مزيد من الإنفاق على الصحة والتعليم لتحقيق تنمية حقيقية عادلة ومستدامة.
2. **دراسة صبرينة كردودي:** ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية، وقد تناولت هذه الدراسة الإنفاق العام، الحاجة العامة، عجز الموازنة العامة، الموازنة الصفرية حيث خلصت إلى أن الموازنة ذات الأساس الصفري تفي بالجزء الأكبر من متطلبات ترشيد الإنفاق العام بما يساهم في علاج عجز الموازنة العامة للدولة وهي تتناسب مع مفاهيم الفقه الإسلامي وأحكامه ومع مبادئ ترشيد الإنفاق العام في الفكر الإسلامي.
3. **دراسة محمد بن عزة:** ترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تقيمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990- 2009 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية حيث تناولت سياسة الإنفاق العام، ترشيد الإنفاق العام ومن بين النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة : تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة للقيام بوظائفها وتحقيق أهدافها وكذلك يعتبر ترشيد الإنفاق العام للخروج من مشكلة الندرة في مصادر التمويل ، كما أن التحديد الدقيق والمدروس في صياغة الأهداف عند اعتماد برامج الإنفاق العام يساهم في الرفع من رشادة توظيف الأموال.

4. **دراسة خضرة شواكي** : الحوكمة المحلية ودورها في ترشيد النفقات العمومية دراسة حالة بلدية الشلالة البيض، شهادة ماستر 2017 – 2018 في العلوم السياسية وتناولت هذه الدراسة الحوكمة المحلية، النفقات العمومية، ترشيد النفقات العمومية، العلاقة بين الحوكمة المحلية والنفقات العامة ومن النتائج المتوصل إليها: تعتبر الحوكمة المحلية أحد المواضيع المستعملة لتحقيق التنمية كما تعتبر الحوكمة بمثابة النظام الذي يهتم برشادة النفقات ومن بين التوصيات المقترحة في هذه الدراسة نجد ضرورة ترشيد النفقات العامة التي تعتبر من الضروريات.

هيكل الدراسة :

سعيا منا لتحقيق الأهداف المسطرة وقصد إعطاء القدر الكافي من الاهتمام والتركيز للدراسة وللإجابة على الإشكالية سنقسم البحث إلى فصلين مستهلة بمقدمة ومنتهية بخاتمة، حيث يمثل الفصل الأول الجانب النظري أما الثاني الجانب التطبيقي ويمكن استعراض هيكل البحث كمايلي:
عنوان الفصل الأول"الإطار المفاهيمي لآليات ترشيد النفقات العامة والتنمية المحلية "حيث سيقسم إلى ثلاث مباحث الأول تحت عنوان" ماهية النفقات العامة "أما المبحث الثاني تطرقنا إلى" ماهية ترشيد النفقات العامة" و كان عنوان المبحث الثالث كالتالي" ماهية التنمية المحلية".
عنوان الفصل الثاني "دور ترشيد النفقات العامة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي "الذي سيقسم إلى مبحثين، حيث عنونا المبحث الأول بـ: واقع ترشيد النفقات العامة في الجزائر وسنتناول في المبحث الثاني تأثيرات ترشيد النفقات العامة على التنمية المحلية في ولاية الوادي وفي الأخير خاتمة الدراسة التي تحتوي النتائج وأهم التوصيات .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لآليات ترشيد النفقات العامة والتنمية المحلية

تمهيد :

تعتبر الدولة الركيزة الأساسية لتلبية حاجيات الأفراد وهذا من خلال البرامج المختلفة سواء الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه البرامج تحتاج الدولة إلى سياسات مالية ومن إحدى أدواتها ما يسمى بالإنفاق العام ، ولمعرفة ازدياد أو نقص حجم الإنفاق العام لابد من آليات لضبط الإنفاق العام، كما تعتبر الجماعات المحلية المتمثلة في البلدية والولاية إحدى الهيئات المكلفة بإنجاز المشاريع والبرامج التنموية لغرض تحقيق التنمية المحلية .

وهذا ما سنسلط الضوء عليه من خلال إعطاء تعاريف للإنفاق العام وأركانه وتوضيح معنى ترشيد النفقات العامة وأسباب اللجوء إليه ومعرفة أقسام و أثار النفقات العامة كما لابد من إعطاء تعاريف للتنمية المحلية.

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

تتميز السياسة الاقتصادية للدول بالاختلاف والتباين من دولة إلى أخرى وهذا حسب الموارد المادية والبشرية المتاحة، ومنه أخذ الإنفاق العام حيزا كبيرا في الحياة الاقتصادية لذا سنحاول إعطاء أهم التعريفات وأقسام وأثار النفقات العامة .

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة

أخذ مفهوم النفقات العامة عدة تعريفات ويرجع هذا الاختلاف لتباين زوايا أراء المفكرين الاقتصاديين حيث كل منهم عرفها من زاوية و رغم وجود هذا الاختلاف إلا أنها تتفق في محتواها.

1. تعريف النفقات العامة

تعريف النفقة لغة : مشتقة من كلمة "نفق" وهي تدل على انقطاع الشئ وذهابه، ومنه نفقت الدابة أي ماتت ونفق البيع أي راج، وذلك أنه يمضي فلا يكسد ولا يقف وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها ويقال أنفق الرجل أي ذهب ما عنده، ورجل منفاق أي كثير النفقة .[1]

تعريف النفقة اصطلاحا: هي مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة، أو كل الأموال التي تصرفها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين وتأخذ أشكالا متعددة حيث أنها يمكن أن تتمثل في نفقات مرتبات الموظفين أو دفع أجور المقاولين أو منح الإعانات .[2]

تعرف على أنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجات عامة .[3]

تعرف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع الحاجات العامة.[4]

---

[1] باسم أحمد عامر، **نظرية الانفاق في ضوء القران الكريم**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص.25.

[2] إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 2001–2011**، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2015، ص.04.

[3] طارق الحاج، **المالية العامة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، **الأردن**، 2009، ص.122 .

[4] أسماء عدة، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، شهادة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، 2015- 2016 ، ص . 29.

شهي مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة. [1]

النفقة العامة هي أن تستخدم هيئة عامة مبلغا من النقود لسد حاجة عامة. [2]

وتعرف أيضا بأنه إستعمال كم قابل للتقويم من النقود وأن يكون هذا الكم خارجا من الذمة المالية للدولة ويكون الغرض منها سد حاجة عامة. [3]

من خلال التعاريف المتعددة للنفقات العامة نجد أنها جميعها تتفق على أنها تلك الأموال التي تخرج من الذمة المالية للدولة من أجل اشباع حاجات الأفراد المختلفة .

2. **أركان النفقات العامة:** ومن أركان وعناصر النفقات مايلي

أ. إستعمال مبلغ نقدي.

ب. صدور النفقة من شخص معنوي عام.

ت. تحقيق مصلحة عامة أو نفع عام.

أ. **كم قابل للتقويم النقدي** : إستخدام مبلغ نقدي يمكن تقديره بنسبة أي ثمن منتجات، سلع وخدمات لاشباع حاجاتالأفراد المختلفة.

ب. **صدور النفقة من قبل هيئة** : لايمكن أن تكتسي النفقة صفة قانونية إلا إذاصدرت من طرف هيئة تابعة للدولة .

ت. **تهدف إلى إشباع حاجات:** يكون الغرض منهاإشباع حاجات ومصالح المواطنين المقيمين على إقليمها جميعا دون إستثناء .[4]

[1] خالدة شحاذة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة** دار وائل للنشروالتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2007 ،ص.53 .

[2] بشير يلس شاوش ، **المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2، 2017، ص.62.

[3] رابح بلقاسم، **محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية – دراسة مقارنة** ، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، تخصص تسيير، 1997- 1998 ، ص. 2.

[4] عبد الحفيظ عباس، **تقييم فعاليات النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية – دراسة حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية المنصورة**، شهادة ماجستير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، 2011-2012 ، ص 26.

المطلب الثاني :أقسام النفقات العامة

أدى تطور الدول المعاصرة إلى تدخلها في كل أوجه النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لذلك اهتمت الدراسات المالية الحديثة بتحليل طبيعة هذه النفقات العامة، وتصنيفها بحسب وضع كل منها وأثارها على الحياة الاقتصادية.

حيث كانت النفقات العامة في إطار مفهوم الدولة التقليدية ذات طبيعة واحدة نتيجة لوحدة أهدافها التي تنحصر في مجرد تسيير الجهاز الإداري للدولة و التي حددها ادم سميث في الدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الخارجي .

ويلاحظ أن تقسيمات النفقات العامة متباينة من فكر لأخر ومن مرحلة لأخرى وهذا حسب الأغراض والوظائف والأهداف .

1. **المعيار الاقتصادي** : ووفقا لهذا المعيار تتم تصنيف النفقات العامة بالاستناد إلى عدد من المعايير أهمها مايلي

أ- معيار طبيعة النفقة العامة .

ب-معيار دورية النفقة العامة .

ت-معيار الغرض من النفقة العامة. [1]

أ. **معيار طبيعة النفقة العامة** : ونجد نفقات حقيقية و نفقات تحويلية.

- **النفقات الحقيقية** : هي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالأجور وأسعار السلع والخدمات والمهام اللازمة لإدارة المرافق العمومية التقليدية والحديثة إلى جانب النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية .

[1] محمد بن عزة، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف – دراسة تقيميه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2009** ، شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص تسيير المالية العامة، 2009- 2010، ص . 16.

تتمثل النفقة الحقيقية في استعمال الدولة للقدرة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات واليد العاملة، فالنفقة هنا تعبر عن سعر اقتناء السلع أو سعر الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها، فالدولة هنا تحصل على مقابل لكل هذه النفقات كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة في إجمالي الناتج الوطني بتكوين حجم إنتاجي جديد .[1]

ـ النفقات التحويلية : نفقات إعادة التوزيع إذ أنها لا تزيد مباشرة في الإنتاج الوطني وتقتصر على إعادة توزيع الدخل الوطني بين طبقات المجتمع عن طريق ما يعرف بالتحويلات الاجتماعية كأنظمة الحماية الاجتماعية والمعاشات كما لا ينتج عنها مقابل .[2]

ب. **معيار دورية النفقة العامة :**

نميز وفق لهذا التبويب حسب الانتظام والدورية، مابين نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية.

ـ النفقات العامة العادية : يقصد بها تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية، وتستعمل لتسيير المرافق العامة كالرواتب والأجور واللوازم الضرورية لتسيير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب ...الخ

ـ النفقات العامة الغير العادية : وتتمثل في النفقات التي لا تكرر ولا تتجدد بصفة دورية ومنتظمة في ميزانية الدولة ولكن تظهر إليها في حالات طارئة كنفقات الحروب والكوارث الطبيعية ويتم عادة تمويل هذه النفقات من إيرادات غير عادية كالقروض والإصدار النقدي الجديد .[3]

ت. معيار الغرض من النفقة العامة :

استنادا على هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة العامة إلى ثلاث مجموعات .

ـ النفقة العامة الإدارية: وهي النفقات الضرورية لقيام أجهزة الدولة بمهامها المختلفة دون أن تدر أية ثروة للاقتصاد القومي، ومن أمثلة ذلك أجور الموظفين ونفقات الصيانة و شراء لوازم الإدارة، وتسمى هذه النفقات بالنفقات الجارية.

---

[1] محرزي محمد عباس، ***اقتصاديات المالية العامة***، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الرابعة، 2010، ص.72.

[2] عبد الرحيم بقاص، صالح عيادي، التجاني شمسة، **أثر نفقات الموازنة العامة على حجم التوظيف في الجزائر– *دراسة قياسية* للفترة 1980–2016**، شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص عمومي وتسيير المؤسسات، 2016-2017، ص. 11.

[3] فرات محمد سليمان، **سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سورية 2000– 2010**، شهادة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، كلية الاقتصاد، 2015، ص.17.

ـ النفقات الاجتماعية : والغرض من هذه النفقات هو تحقيق هدف اجتماعي محض، وتتمثل في ما تنفقه الدولة من أجل توفير الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة على ذلك الإعانات التحويلية التي تمنح لبعض فئات المجتمع بحسب الحاجة، كإعانات البطالة وإعانات ذوي الدخل المحدود وإعانات العجزة.

ـ النفقة العامة الاقتصادية: وهي نفقات لها أغراض اقتصادية، تهدف الدولة من خلالها إلى زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال، وتسمى النفقات الاستثمارية وتشكل النفقات الاقتصادية حجما كبيرا في الدول النامية لكونها تتعلق بإنشاء مرافق البنية التحتية والتي لا يستطيع الأفراد القيام بها لضخامتها.[1]

2. **المعيار الوضعي أو العملي:** يقصد بتصنيف النفقات العامة وفق هذا المعيار ذلك التصنيف المعمول به في الميزانيات العامة التقليدية والحديثة ومن بينها مايلي :

أ. **التقسيم الإداري** : وفق هذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب حيث يخصص كل باب إلى جهة إدارية أو وزارة معينة مثل وزارة التعليم العالي ....إلخ.

ب. **التقسيم النوعي:** يتم تصنيف النفقات العامة وفقا لطبيعة الأشياء التي يخصص لها الإنفاق العام فمثلا يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات وهي :

_ نفقات مقابل العمل تتمثل في الأجور و المرتبات .

_ نفقات مقابل مستلزمات الإنتاج ويطلق عليها النفقات الجارية .

_ نفقات مقابل أصول رأسمالية يطلق عليها النفقات الرأسمالية .[2]

ت. **التقسيم الوظيفي** : وفقا لهذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة إلى مجموعات إنفاقية ترتبط بأداء وظيفة من الوظائف التي تقوم بها الدولة وحتى يتم تحقيق هذا التقسيم بالميزانية العامة فإن هذا الأمر يستلزم تحديد الوظائف التي تقوم بها الدولة ، وعادة تقسم وظائف الدولة إلى الوظيفة السيادية ووظيفة الخدمات العامة كوظيفة الصحة والتعليم والسكن...إلخ. [3]

---

[1] بشير خميرة، **دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر** ***خلال الفترة 1980 – 2014***، شهادة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد قياسي، 2015 - 2016 ، ص.4

[2] محمود بيداري ، **العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 2010.1991** ، حامعة وهران ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية ، شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي ، 2013- 2014 . ص. 18.

[3] محمد بن عزة مرجع سابق .ص. ص. 18- 19 .

ونظرا لتعدد زوايا تقسيم النفقات العامة، حيث نجد من صورها أيضا.

_ الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة إلى الموظفين والعمال والمتقاعدين العاملين .

_ قيم السلع والخدمات التي تبتاعها الدولة وتهدف من ذلك إلى إشباع الحاجات .

_ الإعانات المختلفة التي تقدمها الدولة إلى مختلف الفئات الاجتماعية أو إلى الدول أو المنظمات الدولية.

_ تسديد أقساط وفوائد الدين العام الذي تقترضه الدولة .[1]

3. <u>تقسيم المشرع الجزائري :</u>

تقسم النفقات في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

أ. نفقات التسيير:

تمثل النفقات اللازمة لسير مختلف مصالح الدولة كمعدات المكاتب ومصاريف الصيانة، كما تعتبر نفقات استهلاكية إذ لا ينجم عنها أي قيمة مضافة وتشمل نفقات التسيير على أربعة أبواب، يتعلق الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة ويتم توزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الثالث والرابع فيرتبطان بالوزارات ويوزعان بمقتضى مراسيم التوزيع، يضم الباب أقسام ويشمل القسم على فصول تمثل الوحدات الأساسية في توزيع الاعتمادات المالية أما أبواب نفقات التسيير هي:

<u>الباب الأول</u> / أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات يضم هذا الباب خمسة أجزاء.

_ دين قابل لاستهلاك (دين الدولة) .

_ الدين الداخلي ديون عامة (فوائد سندات الخزينة) .

_ الدين الخارجي .

_ ضمانات من أجل التقسيمات والقروض المبرمة من طرف المؤسسات والجماعات العمومية .

_ نفقات محسومة من الإيرادات كتعويض على منتجات مختلفة.

<u>الباب الثاني</u>/ تخصيصات السلطات العمومية: تعبر عن نفقات المؤسسات العمومية السياسية كالمجلس الدستوري، مجلس الأمة ، المجلس الشعبي الوطني والوزارات .

[1] الطاهر الجبابي، **<u>علم المالية العامة والتشريع المالي</u>** ، بغداد، كلية القانون، ص .20.

الباب الثالث/ نفقات خاصة بوسائل المصالح : تمثل المخصصات المالية التي تضمن سير المصالح وتشمل الموظفين(الأجور،المنح، المعاشات والنفقات الاجتماعية)، معدات تسيير المصالح، الصيانة، إعانات التسيير ونفقات مختلفة .

الباب الرابع/ التدخلات العمومية : هي نفقات تحويلية تقسم بدورها حسب الأهداف المختلفة وتشمل التدخلات العمومية والإدارية (إعانات الجماعات المحلية)، النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)، النشاط الثقافي و التربوي (منح دراسية)، النشاط الاجتماعي(التضامن)، إسهامات (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات) . [1]

ب. **نفقات التجهيز**: وهي تلك النفقات التي تسجل في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ بإعتمادات الدفع حيث تتعلق بالتجهيزات الجماعية وأشغال المنشآت الكبرى الاقتصادية والإدارية والجماعية، تهدف من خلالها الدولة إلى تكوين رؤوس أموال بقصد تنمية الثروة الوطنية، توزع حسب الإنمائي السنوي وتصنف إلى ثلاث أبواب.

_ الاستثمار المنفذ من قبل الدولة .

_ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة .

_ النفقات الأخرى لرأسمال.[2]

المطلب الثالث :أثار النفقات العامة

تعتبر الدولة الراعية لمتطلبات الأفراد رغم تنوعها وكثرة الطلب على السلع والخدمات المختلفة هذا ما يؤدي إلى حدوث إختلالات تؤثر على مستوى الإنفاق العام ومن الآثار التي تنجم على سياسة الإنفاق ما سنتطرق إليه في مطلبنا هذا ومنها نذكر الآثار الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة.

1. الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة :

أ. أثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني:

يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة والتي يمكن تقييمها نقدا، ويقصد كذلك بمجموع القيم المضافة التي تتولد عن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة.

---

[1] محمد زكاري، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970– 2012** ، شهادة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي، 2013-2014 ، ص .09.

[2] عائشة بن ناصر، **الرقابة المالية على النفقات العمومية – دراسة حالة المراقبة المالية لولاية بسكرة**، شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية واقتصاد دولي، 2012- 2013، ص.25.

وتؤثر النفقات العامة مباشرة في الإنتاج عن طريق تأثيرها على القدرة ورغبة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، وفقا لما يتوفر له من عوامل إنتاجية تتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والقدرات التنظيمية والفنية وحجم الطلب الفعال وعلى تحويل هذه العناصر الإنتاجية وتنقلها من مكان لأخر.[1]

ب. أثار النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل الوطني:

تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني بين المواطنين بوسائل متعددة، فهي تمارس عن طريق إصدار القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد الأثمان لعوامل الإنتاج أو أثمان المنتجات إعادة التوزيع للدخل الوطني.

وإلى جانب هذه الوسيلة الإدارية فإن الدولة يمكنها عن طريق الأدوات المالية تحقيق هذا الهدف فيمكنها إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق الإيرادات العامة، كما يمكنها تحقيق ذلك أيضا عن طريق النفقات العامة عن طريق ما يترتب على إنفاقها من أثار.[2]

ويهمنا أن نبين أن الأدوات المالية كلها بما فيها النفقات العامة تؤثر بداهة على الدخول حتى في ظل السياسة المحلية إذ تقتطع الإيرادات العامة كالضرائب من هذه الدخول نسبا معينة ثم تحول الحصيلة إلى منافع يحصل عليها دافع الضرائب عن طريق الإنفاق العام .

ويتمثل إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب ورسوم وأعباء عامة، وبينما يعود عليه من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام .

ويتمثل إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب ورسوم وأعباء عامة، وبينما يعود عليه من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام .

فإذا انتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة بأن كان ما تحصل عليه من منافع يتجاوز في قيمته ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة أما إذا كانت المنفعة التي تعود على هذه الطبقة أو الفئة من النفقات العامة تقل عن ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن النفقات العامة قد ترتب عليها إعادة توزيع الدخل الوطني على حساب هذه الطبقة أو الفئة ولصالح فئة أو طبقة أخرى.[3]

---

[1] محمد بصديق، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، 2008- 2009 ، ص .47.

[2] علي زغدود، **المالية العامة**، بن عكنون ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ، طبعة 05، 2005، ص. 60 .

[3] نفس المرجع ، ص. 61.

ت. أثار النفقات العامة في الاستهلاك:

هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق على الاستهلاك منها:

في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري مثلا فإنها تزيد الاستهلاك الوطني نفس الشئ في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع والأمن والتعليم ؛

عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها وتقديم إعانات البطالة ومنحها لاعانات دعم عينية كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك .[1]

ث. أثار النفقات العامة على الأسعار:

من المعلوم أن الإنفاق الحكومي يكمن أثره على الأسعار أكبر، إذ يترتب على الإنفاق زيادة صافي ما بحوزة الأفراد من أصول عكس ما إذا ترتب على هذا الإنفاق تغيير في هيكل الأصول التي يملكونها، وبذلك فإن الإنفاق الحكومي الذي يرمي إلى إنقاص حجم الديون بسداد جانب منه، أو شراء بعض السلع من الأفراد يكون أقل فاعلية في التأثير على مستويات الأسعار من الإنفاق الذي يهدف إلى زيادة القوة الشرائية في أيدي الأفراد ، كما هو الحال بالنسبة لما تدفعه الحكومة من منح للعاملين بها أو ما تؤديه من إعانات اجتماعية كذلك يتفاوت أثر الإنفاق الحكومي على الأسعار بتفاوت مستويات النشاط الاقتصادي الكلي للمجتمع .

والملاحظ أن زيادة الإنفاق العام خلال فترات الكساد والانكماش الاقتصادي، يكون أثر ضعيفا على مستويات الأسعار، بعكس لما يكون الاقتصاد في حالة رواج اقتصادي حيث أن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يكون أكبر من العرض الكلي، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.[2]

---

[1] كمال الدين بن عيسى و محمد مراسي ، مداخلة بعنوان : **أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر من 2001 إلى 2014**، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013، ص .07.

[2] أحمد ضيف، **انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر 1994 – 2004** ، شهادة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، تخصص نقود مالية، 2012-2013 ، ص.92.

ج. أثار النفقات العامة على التشغيل :

إن إنفاق الدولة في إطار المساهمة الكلية أو الجزئية في رأس مال المؤسسات العامة الاقتصادية يساعد على خلق فرص تشغيلية، كما أن تقديم المساعدات للمنتجين يحول دون تسريح العمال، وقد يؤدي إلى خلق مناصب شغل جديدة، كذلك عند قيام الدولة بفك العزلة عن بعض المناطق من خلال إقامة المرافق العمومية الضرورية فإن النفقات التي تتحملها في هذا المجال تؤدي إلى توفير فرص تشغيلية لسكان تلك المناطق، كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالأمان في الحاضر والمستقبل. [1]

2. الآثار الإقتصادية الغير مباشرة للنفقات العامة :

إن سياسة الإنفاق الحكومي لا تقتصر فقط على الآثار المباشرة التي سبق ذكرها بل سوف تتفاعل فيما بعد وبفعل عامل الزمن لتولد تأثيرا على الدخل والاستخدام وهذا ما وصفه كينز بأثر المضاعف والمعجل.

أ. **أثر المضاعف على الإنفاق الحكومي:** يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق الحكومي وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك، ويبين مبدأ المضاعف أثر الاستثمار الذاتي على الاستهلاك عن طريق سلسلة الدخول النقدية التي تنتج عن الإنفاق الأولي للاستثمار، وإذا كان الاستثمار يمثل أحد مكونات الدخل القومي فإن الزيادة في الاستثمار الذاتي أو النقص فيه تؤدي إلى زيادة أو نقص الدخل القومي.

إن مبدأ المضاعف يقوم على أساس العلاقة الموجودة بين مختلف مكونات العرض والطلب.[2]

ب. **أثر المعجل على الانفاق الحكومي:** وهو ما يعرف بالاستثمار المولد او المسارع، فالمعجل يبين أثر معدل التغيير في الإنتاج القومي أي في الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار في تغيير معدل الاستثمار في الدولة ويتوقف أثر المعجل على ما يعرف بمعامل رأس المال، أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج .

---

[1] بومدين بن نوار، **النفقات العامة على التعليم – دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980– 2008** ، شهادة ماجستير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، 2010- 2011،ص. ص. 60. 61.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي** ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 2010، الطبعة 01، ص.ص.148.150.

والمعجل هو نسبة تغيير الاستهلاك على تغيير الاستثمار ويختلف أثر المعجل من قطاع إلى آخر فإذا أريد معرفة الآثار الكلية للإنفاق الأولي (الاستثمار الذاتي)، سواء فيما يتعلق بالانفاق على الاستهلاك أو يتعلق بالطلب على الاستثمار، فلا بد من مراعاة التفاعل المتبادل بين مبدئي المضاعف والمعجل وهذا التفاعل ينتج عنه أثار تراكمية في النواحي الاقتصادية في كل من الدخل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار .[1]

المطلب الرابع: أسباب تزايد النفقات العامة

إن أي دارس لتطور النفقات العامة في أي بلد من البلاد، يلاحظ أنها تتزايد من سنة بعد أخرى ومنه نستنتج أن هناك عدة أسباب منها أسباب حقيقية وظاهرية.

1. **الأسباب الحقيقية لتزايد للنفقات العامة :** إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول يشير إلى الزيادة في حجم النفقات العامة التي ترجع إلى أسباب متعددة منها اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية ومالية و أسباب حربية.

أ. **الأسباب الاقتصادية:** إن من أهم الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة التزايد في النفقات العامة زيادة الدخل القومي، والتوسع في المشروعات العامة و علاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي خاصة في حالة الكساد فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما تقتطعه منه في صورة تكاليف وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الوجوه.

فالتنافس الاقتصادي الدولي مهما كانت أسبابه فهو يؤدي إلى زيادة الإنفاق .

ب. **الأسباب الاجتماعية :** ويرجع ذلك إلى أن متطلبات سكان المدن وحاجاتهم اكبر وأعقد من سكان الريف كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يطلبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض ....الخ وقد نتج عن هذا منح الدولة هذه الإعانات وتقديمها للعديد من الخدمات الاجتماعية وبصفة خاصة النفقات التحويلية .

ت. **الأسباب السياسية:** إن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عنها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل والقيام بكثير من الخدمات الضرورية لها، وكثيرا ما يدفع النظام الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الاجتماعية قصد إرضاء الناخبين .

[1] محمد خير العكام ، **المالية العامة 1، الإيرادات والنفقات**، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018 ، ص. ص. 97.96.

ث. **الأسباب الإدارية** : مما لاشك فيه أن سوء التنظيم الإداري، وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي العلمي والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم على حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام . [1]

ج. **الأسباب المالية** : إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة ، مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون الحربية وهذا فضلا عما يترتب على خدمة الدين من دفع أقساطه وفوائده .

ح. **الأسباب الحربية** : وهي التي لا تقل عن الأسباب السابقة إن لم تكن أهمها جميعا في وقتنا الحاضر بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب وأيضا في أوقات السلم وهو ما تؤكده الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي. [2]

2. **<u>الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة</u>** : ترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاث عوامل رئيسية .

أ. تدهور قيمة النقود؛

ب. اختلاف طرق المحاسبة المالية؛

ت. زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها.

أ. **<u>تدهور قيمة النقود</u>:** يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض قوتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، وهي الظاهرة التي يمكن أن تفسر ارتفاع أثمان السلع والخدمات .

ومن الملاحظ بصفة عامة أن قيمة النقود آخذة في الانخفاض بصورة مستمرة، وإن كانت نسبة التدهور تختلف من دولة إلى أخرى .

ويترتب على تدهورها زيادة النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور، فالدولة تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل للحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد.

---

[1] علي سيف علي المزروعي، **<u>أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي</u> – دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال 1990–2009**، جامعة دمشق، سوريا، كلية الاقتصاد، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28– العدد الأول – 2012 . ص 618 .

[2] نفس المرجع ، ص. 619.

ب. **اختلاف طرق المحاسبة المالية "اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة** : كان المتبع فيما مضى أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية، أقل من حقيقتها ومع إتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص في الميزانية العامة ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل .

ولم تكن تظهر في الميزانية، ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية اقتضت تغيير طرق المحاسبة المالية في الميزانية الحديثة.

ت. **زيادة مساحة إقليم الدولة و عدد سكانها** : قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ومثل ذلك قيام الدولة باحتلال دولة أخرى أو استرداد جزء من إقليمها ويترتب على هذه الزيادة بطبيعة الحال زيادة في حجم النفقات العامة، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام او زيادة في الأعباء العامة الملقاة على السكان دون مقابل فعلي .

من الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة في هذه الحالات إذ تأثر بالزيادة فإن الزيادة تكون حقيقية، أما إذا تزايد الإنفاق لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية .

يعد السبب الأول المتمثل في تدهور قيمة النقود من أهم أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة، خاصة بعد أن أخذت كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء بمبدأ وحدة أو عمومية الميزانية، أضف إلى ذلك أن حدوث زيادة في مساحة الدولة أو عدد سكانها يمثل عبئا إضافيا على الدولة، و ذلك لأنها تواجه هذه الزيادة عن طريق زيادة نسبة الضرائب على المواطنين.[1]

[1] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص .ص.64.63.62 .

المبحث الثاني: ماهية ترشيد النفقات العامة

ظهرت أزمات عالمية أثرت على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، هذا ما أدى إلى تدهور الإنفاق العام ونظرا لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي هذا ما أدى إلى ضرورة البحث عن حلول لمواجهة الأزمة ومن بين الحلول ترشيد النفقات العامة للتقليل من حدة الأزمة.

المطلب الأول: مفهوم ترشيد النفقات العامة

تعتبر عملية الانفاق العام ظاهرة تتداخل فيها عدة عوامل وهذا حسب المداخيل الاقتصادية للدولة، وبما أن الاقتصاد الوطني تؤثر فيه الأزمات سواء الوطنية أو الدولية فلابد للحكومة من ضرورة توجيه الانفاق العام بطريقة عقلانية لمواجهة الأزمات وهذا ما يعرف بسياسة الترشيد.

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد النفقات العامة نظرا لتعدد الاتجاهات ولإعطاء أكثر توضيح سيتم التطرق من خلال نقطتين: الترشيد والثانية ترشيد النفقات العامة.

1. **تعريف وأهداف ترشيد النفقات العامة :**

أ. **تعريف ترشيد النفقات العامة**

ـ الترشيد لغة : إن لفظ الترشيد في المعنى اللغوي هو من فعل رشيد، رشد ورشادا أي اهتدى واستقام أما إذا قيل فلان رشيد أي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد.

ـ الترشيد اصطلاحا: يقصد به التصرف بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يملي به العقل

يتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة، ويطلق اصطلاح الترشيد على ترشيد الاستثمار، ترشيد إستخدام الطاقة، ترشيد الاستهلاك .[1]

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول موازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008 ، ص .339.

- **الترشيد في الاصطلاح الاقتصادي:** نشأ المصطلح مع المدرسة الحدية التي أرادت من خلاله تفسير السلوك البشري فبالنسبة لهذه المدرسة فإن الرشادة الاقتصادية تعني التزام السلوك الاقتصادي بنتائج حساسة ودقيقة وهو في كل الحالات لا يخرج عن تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة سواء كان ذلك يتعلق بسلوك الأفراد أو الهيئات العامة.[1]

عرفه الدكتور ميلاد يونس : هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة.

ويعرف أيضا :باتخاذ مجموعة التدابير من أجل تأجيل النفقة العامة للقيام بتحقيق المنفعة العامة بأقل التكاليف

وأعلى جودة السلع والخدمات مما يؤدي إلى رفع مردودية النفقة العامة.

عرفه الدكتور محمد عمر أبودوح : التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع.[2]

ب. <u>أهداف ترشيد النفقات العامة:</u>

_ رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس المخرجات.

_ تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع .

_ خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد المشروعات .

_ مراجعة هيكلة للمصروفات عن طريق تقليص نوعيه وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة ومحاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهره والاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة و والمتغيرة محليا وعالميا .

[1] طارق قدوري ، **<u>مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر</u>– دراسة تطبيقية للفترة 1990– 2014**، شهادة دكتوراء، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، 2015– 2016، ص.124.

[2] نوال براهامي، حياة بوسعيدي، **<u>ترشيد الإنفاق العام في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة</u>**، شهادة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، 2017–2018، ص. ص.15.16.

_ دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة وتحدياتها.[1]

2. طرق وعوامل نجاح ترشيد النفقات العامة:

تتزايد نفقات الدولة باستمرار مما يجعل الجماعات المحلية تواجه مشكلات في توجيه هذه النفقات مما أدى إلى ضرورة البحث عن آليات من شأنها أن تحسن في تسيير النفقات ألا وهي آلية ترشيد النفقات وعوامل نجاحها سواء كانت نفقات التسيير أو التجهيز لمعالجة إخفاق البرامج التنموية.

أ. طرق ترشيد النفقات العامة :

_ طريقة ترشيد نفقات التسيير للجماعات المحلية: يمكن تحقيق الترشيد في مجال التسيير والصيانة وذلك من خلال تحلي موظفي الجماعات المحلية بالعقلانية في استغلال نفقات التسيير و ذلك من خلال عدم التبذير في إستخدام الكهرباء كعدم ترك المكيف الهوائي شغال بعد انتهاء فترة العمل .

وعدم إستخدام الهواتف للمصالح الشخصية باعتبار أن هذه النفقات إجبارية لا يمكن الاستغناء عليها لكونها ضرورية ولا بد منها في تسيير شؤون الجماعات المحلية، لهذا وجب استغلالها بطريقة عقلانية ورشيدة لضمان سيرورة المرفق العام .

_ طريقة ترشيد نفقات التجهيز والاستثمار للجماعات المحلية:

على مستوى البلديات : كانت الدولة تقوم بالإنفاق دون قيود هذا ما جعلها تدخل في مديونية لكن بمجئ المراقب المالي أصبح الإنفاق يقوم بطريقة مدروسة حيث أن من إيجابيات هذه الميزة أن المشاريع لا يتم إنجازها إلا بعد إعطاء المراقب المالي تأشيرة لها كما أن إعداد البرامج والمشاريع لا يعطى لها الموافقة إلا إذا كانت هناك أغلفة مالية وهو ما أخرج الجماعات المحلية من عدة مشاكل منها أن المشاريع أصبحت تنجز دون وقوعها في المديونية .[2]

[1] طارق قدوري ، مرجع سابق، ص .ص.125.126.

[2] ياسمينة بوجمعة، ضاوية حسن، **دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية وانعكاساتها على التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة المفتشية العامة للمالية وبلدية الرغاية ،2011 – 2014**، شهادة ماستر، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر، كلية الحقوق ، تخصص إدارة الجماعات المحلية، 2014- 2015،ص.ص.41.42. **بتصرف**.

ب. عوامل نجاح عملية ترشيد النفقات العامة:

_ تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل .

_ تحديد الأولويات : في ظل محدودية الموارد يستعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم الأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا .

_ القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام : بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها .

_ عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع .

_ تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها. [1]

المطلب الثاني : متطلبات وآليات نجاح ترشيد النفقات العامة:

هناك العديد من المتطلبات والآليات التي من شأنها المساعدة على نجاح ترشيد النفقات العامة مما يستدعي تظافر جميع الجهود لتجسيدها على الواقع نلخصها في مايلي :

1. متطلبات نجاح عملية ترشيد النفقات العامة:

أ. **تحديد حجم امثل للنفقات العامة:** تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات الى حجم معين لا تزيد عنه وهو مايطلق عليه الحجم الأمثل للنفقات العامة وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتقديم أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين .

ب. **إعداد دراسات الجدوى للمشروعات :** تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية : التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروعات ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل .

[1] خيرة دكيك، **دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة، دراسة حالة المؤسسة التربوية محمد بلهاشمي مستغانم**، شهادة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، 2017-2018، ص .19.

ولتحقيق ذلك يجب إتباع مجموعة من الإجراءات منها:

_ إعطاء الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف وذات عائد مالي سريع .

_ تنفيذ المشاريع الأساسية والهامة جدا وتأجيل تنفيذ المشاريع الأخرى الأقل أهمية .

_ الإبطاء في تنفيذ المشاريع الصغيرة وتمديد فترات التنفيذ للبرامج والمشاريع الكبيرة ليتم التنفيذ خلال مدة طويلة .

_ الإقلال من الزخارف والديكورات والكماليات في المشاريع الحكومية .

ت. **الترخيص المسبق من السلطة التشريعية :** تقتضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه يجب أن يكون مسبوقا بترخيص من السلطة التشريعية .

ث. **تجنب الإسراف والتبذير :** هناك صور عديدة للإسراف والتبذير منها:

_ ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة .

_ سوء تنظيم الجهاز الحكومي .

_ تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة .

_ عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية .

_ زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال .

_ المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي .[1]

2. آليات ترشيد النفقات العامة:

هناك جملة من الآليات الكفيلة بتحقيق فعالية الإنفاق العام منها:

أ. **وضوح الأدوار والمسؤوليات:** يجب التمييز بين أنشطة القطاع الحكومي وباقي القطاع العام وبين قطاعات الاقتصاد الخاصة، مع ضرورة توخي العقلانية في إدارة العلاقات الحكومية مع القطاع الخاص وفقا لإجراءات وقواعد واضحة.

وينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع واضحة ومعلنة للجمهور، بمعنى وجوب أن تكون اختصاصات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة في مجال المالية العامة محددة بوضوح .

[1] عبد الله هدلة، فتحي سعودي، **أثر ترشيد النفقات العامة على التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية المسيلة فترة 2012– 2017**، شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2017-2018، ص.30.

ب. **إتاحة المعلومات لاطلاع العام:** ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن الأنشطة المالية السابقة والحالية والمستقبلية ومن أهم المخاطر فيها يتصل بالمالية العامة كما يجب توفير معلومات عن المالية العامة للهيئات المختصة في الوقت المناسب وبشكل يتيسر معه تحليل السياسيات ويعزز المساءلة .

ت. **ضمانات موضوعية:** بحيث يجب أن تستوفي البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها ما ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة وأن يتوفر لها الضمانات الوقائية إلى الرقابة الخارجية. [1]

يتضح لنا من الآليات المنتهجة لترشيد النفقات العامة أن كل الإجراءات مترابطة فيما بينها ولا يمكن الاستغناء عن أحدها، لأنها تكمل بعضها البعض وكلما التزمنا بدقة الإجراءات تكون هناك سهولة في ترشيد النفقات العامة وتوجيهها الوجهة الصحيحة بما يعود بالنفع العام للمواطنين .

[1] عياش بلعاطل و سمية نوي، مداخلة بعنوان : **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم برنامج الاستثمارات العام وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001- 2014 ، جامعة سطيف01 ، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص . 17 .

المبحث الثالث: ماهية التنمية المحلية

تعتبر التنمية إحدى أهداف السياسة العامة لأي دولة لذا تسعى الدول للبحث عن الموارد المختلفة التي من شأنها أن تعزز هذا الهدف وتحقق البلوغ إليه إلا أن هناك معيقات تحول دون ذلك.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

تعددت المفاهيم حول التنمية المحلية نظرا لأن استخدامها اختلف حيث قديما كانت تهدف إلى تطوير المجتمعات من خلال الترشيد المستمر لاستغلال الموارد المتاحة وحسن توزيعها إلا أن مفهومها في حقل السياسة منذ ستينيات القرن 20 ظهر كحقل يهتم بتطوير البلدان المتخلفة في مختلف مجالاتها للنهوض بالديمقراطية .

1. تعريف التنمية :

_ التنمية لغة : التنمية من النمو أي ارتفاع الشئ من موضعه إلى موضع أخر .

التنمية تدل على الزيادة كما وكيفا ومن الناحية اللفظية شيئا واحدا وهو التعبير المرتبط بالزيادة في شئ ما غير حد معين في وقت معين ، وغالبا ما يتم التفرقة بين التنمية والنمو .

_ التنمية اصطلاحا :

تعريف أحمد رشيد :هي عملية تغير في البنية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة، لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، بمعنى أن التنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في مستوى دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية. [1]

تعريف محمد منير حجاب: التنمية من الناحية الحضرية تعني تعبيرا أساسيا في كل أنماط الحياة السائدة، ويتبع هذا تغيرا نوعيا وكميا في صور العلاقات الاجتماعية في كافة مجالات النشاط البشري في المجتمع الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والإدارية [2]

عرفها كتالين كولوس: هي آليات بواسطتها يقوم المجتمع بتشكيل محيطه بهدف تحسين نمط حياة السكان المقيمين .

---

[1] أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص.ص. 15.14.

[2] محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، طبعة 2، دار الفجر، القاهرة ،2000، ص.ص. 33.32.

عرفها محي الدين صابر: مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على أحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق اثارة وعي البيئة المحلية جميعا في كل المشروعات عمليا وإداريا. [1]

ـ هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوفرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان استدامة هذه المصادر وترتكز على عاملين مهمين هما:

- مساهمة المواطنين أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم .
- توفير مايلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية. [2]

2. **تعريف التنمية المحلية :**

هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصادية واجتماعية وثقافية وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة .[3]

ومن بين أهداف التنمية المحلية: زيادة الدخل القومي، رفع مستوى المعيشة، تقليل التفاوت في الدخل والثروة .[4]

[1] كمال بودانة شعباني، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية – دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة**، شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص تنظيم وعمل، 2013- 2014،ص.16 .

[2] شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية**، شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص قانون عام، 2010-2011، ص .ص.41.80.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، 2001،ص .13.

[4] مليكة فرميش، **دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر**، شهادة دكتورا، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية ، 2011- 2012، ص.60.

3. عناصر التنمية المحلية :

أ. المبادرة والتغير من المهم أن يكون هؤلاء الأشخاص يعملون قيادات لعملية التنمية من داخل المجتمع لديهم هذا الاستعداد ليصبحوا قادة في العمل، وقد يحدث من خلال جمعيات أو أشخاص من خارجه يساعدون على تدريب وإيجاد هؤلاء الأشخاص الذي يحتاجه المجتمع المحلي ليصبحوا قيادات وحدة عمل المجتمع بشكل جماعي حول التنمية أي لابد أن يتحرك مجتمع العمل الجماعي وهو الطريق إلى التنمية هو مشترك معلن يساهم كل فرد في تحقيقه وله دور مقنن في ذلك .

ب. استخدام الإمكانيات والموارد المحلية وهذا لحل المشاكل.

ت. المشاركة من خلال مساهمة الأفراد لتنفيذ البرامج .

ث. الديمقراطية. [1]

المطلب الثاني :مجالات ومقومات التنمية المحلية

1. مجالات التنمية المحلية

تتعدد مجالات التنمية المحلية وهذا لتعدد أدوارها وأهدافها ومنها.

أ. **التنمية الاقتصادية :** وهي التي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سوا ءكانت في الجانب الصناعي أو الزراعي و المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي حاجات الأفراد ومن ثم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بأطروحات مختلفة مبنية على أسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق الرخاء المادي.[2]

ب. **التنمية الاجتماعية :** وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به والاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية . [3]

---

[1] نوال روام، **الميزانية العمومية ودورها في التنمية المحلية – دراسة حالة تمويل التنمية في بلدية وادي البردي**، شهادة ماستر، جامعة أكلي محند أو الحاج البويرة ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2017-2018، ص. 38.

[2] خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر3، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، 2010- 2011، ص.20.

[3] محمد رياض عاتيمي، **نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية** ، مكتبة الاسكندرية ، مصر، 1999، ص.49.

ت. **التنمية السياسية :** تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات البيئية المجتمعية الدولية، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال استقرار النظام السياسي وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توفر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهرية والمتمثلة في حق المواطنين في إختيار ممثليهم أي أن المواطن يلعب دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية. [1]

ث. **التنمية الإدارية:** ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم و مستوياته، والتنمية الإدارية تهدف إلى تنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على إستخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية .[2]

2. **مقومات التنمية المحلية**

تعتبر التنمية المحلية سياسات وبرامج يتم من خلالها تحسين الأوضاع في مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية لهذا فهي تقوم على مقومات من شانها تسهيل الأهداف المرجوة .

أ. **المقومات المالية:** يعتبر العنصر المالي عاملا مهما في تحقيق التنمية المحلية، بحيث أن نجاح الجماعات المحلية في أداء واجبها والتخلص من الأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم إيراداتها المالية، ومن الطبيعي أنها كلما زادت وتوفرت مصادر التمويل أمكنها من تحقيق أهدافها كما أن تسيير هذه الموارد يستوجب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد، وكذا الرقابة المالية بالإضافة إلى وجود كوادر ونظام محاسبي كفؤ.

ب. **المقومات البشرية:** إن العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل إستخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشاريع وهو الذي ينفذها ويتابعها ويقومها لتفادي ظهور مشكلات.

[1] محمد إسماعيل فرج، **التخطيط للتنمية الريفية**، مكتبة الاسكندرية، مصر،1983،ص .240 .

[2] خيضر خنفري، مرجع سابق، ص.22.

ويمكن التطرق إلى الدور الذي يلعبه العنصر البشري في التنمية المحلية من زاويتين الأولى هي أنه غاية أو هدف التنمية والثانية أن العنصر البشري وسيلة لتحقيق التنمية .

ت. **المقومات التنظيمية** : تتطلب التنمية المحلية مجموعة من الإجراءات التي تتمثل في وجود إدارة محلية، مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم شؤونها بحيث تتمثل هذه المقومات في ربط المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض ضمن إطار موحد ومفتوح بالإضافة إلى ذلك يتوجب توفير الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية .[1]

المطلب الثالث: مؤشرات ومعوقات التنمية المحلية

التنمية المحلية غاية تطمح الوصول إليها في جميع الدول لهذا لمعرفة تحقيقها لابد من وضع مؤشرات من خلالها يمكن قياس درجتها إلا أنه رغم هذا هناك معيقات تحول دون ذلك .

1. **مؤشرات التنمية المحلية**

أ. **المؤشرات الاقتصادية:** تعتبر المؤشرات الاقتصادية من بين مؤشرات التنمية التي تقاس بها أوضاع الدول ومنها:

_ يتم وصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادية والاجتماعي للبلد ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد أو على شكل نسب مختلف من الناتج القومي الاجمالي، كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين .[2]

ب. **المؤشرات الاجتماعية** : هي مؤشرات غير قابلة للقياس مباشرة، وهي تستعمل بشكل شائع وقياس جزئي لأمور العدالة والأمن والتعليم، وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية مثل مؤشرات الصحة وعدد الأطباء وعدد الوفيات .[3]

[1] نفس المرجع، ص. ص.25. 28.

[2] محمد عدنان وديع، **مؤشرات التنمية، سلسلة جسر التنمية**، المجلد 01، العدد02، الكويت، فبراير2002، ص .02.

[3] زبير عياش و سناء العايب، مداخلة بعنوان : **أثر البرامج التنموية على البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000– 2015**، الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية البلديات نموذجا يومي 8- 9 نوفمبر 2016، جامعة 8 ماي 1945 قالمة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

2. معوقات التنمية المحلية

تختلف معوقات التنمية من بلد لأخر ومن منطقة إلى أخرى في البلد نفسه ومن مرحلة زمنية لأخرى ويرجع هذا لتأثير عدة عوامل مختلفة منها السياسية نظرا لطبيعة النظام السياسي، وكذا العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع حيث تتمثل فيما يلي:

أ. **العامل الديموغرافي :** يعد النمو المتزايد للسكان احد أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية المحلية فهذا التزايد السكاني يؤثر سلبا على بروز اثر زيادة الإنتاج والدخل ويعود لتزايد الحاجات.[1]

ب. **العوامل الاقتصادية:** هناك عدة معوقات اقتصادية تعترض التنمية المحلية نذكرها في مايلي:

ـ قلة ومحدودية توفر وتواجد المواد الطبيعية لكثير من البلديات.

ـ العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة للتنمية.

ـ غياب الاستقلالية المالية في التسيير.

ـ اختلال التوازن مابين الموارد والنفقات حيثتعاني الجماعات الملية من عدم كفاية الموارد المالية، وعدم انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا ومتسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية .

_ الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الاملاك العقارية والمنقولة .

ت. _ عدم التقدير لبعض النفقات لزيادة استهلاك الكهرباءء ومن ثم زيادة مصاريف الانارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة .

ث. **العوامل الاجتماعية:** هي من أشد المعوقات مثل مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية .

_ ضعف العلاقة بين الادارة والمواطن.

_ تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين. [2]

---

[1] محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية – *دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة***، شهادة دكتورا علوم، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، تخصص علم اجتماع التنمية ، 2010- 2011، ص. 114.

[2] فريدة كافي، زكية آكلي، **التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة اقتصاديات المال والأعمالJFBE** ، العدد الأول، جانفي 2017 ، ص. ص. 107.106.

ج. **العوامل السياسية:** تتمثل في عدة معوقات منها:

ـ سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية .

ـ غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودورالتنمية المحلية، ويلغى وجودها من الأصل.

ـ غياب حقوق الانسان في كثير من الاقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية.

ح. **العوامـل الاداريـة :** عدم التجسيد الفعلي للامركزية والديمقراطية المحلية وذلك أن استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، حيث أن التبعية المالية للسلطات المركزية تجعل من الجماعات المحلية غير قادرة على تمويلها الذاتي

ـ عدم كفاءة الجهاز الاداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، اضافة.

ـ سوء تسيير الموارد البشرية وهو ماأدى الى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي . [1]

خ. **العوامل الثقافية :** وتتمثل فيما يلي :

- التقاليد السائدة : لدى أفراد المجتمع المحلي خاصة تلك التي تشجع على التمسك بالقديم وبكل ما تركه الآباء والأجداد مما يكون اتجاه سلبي معارض .

د. **العوامل النفسية:** حيث أن عدم تحقيق النتائج المرجوة من المشروعات التنموية في المجتمع المحلي أو تأخرها يولد إحساسا بعدم الرضا لدى السكان مما يفقدهم الثقة في الهيئات الحكومية.[2]

[1] نفس المرجع، ص.ص. 108.107.

[2] توفيق بن شيخ، الداجي لعفيفي، مداخلة بعنوان: **تفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية البلديات نموذجا يومي 8- 9 نوفمبر 2016، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

خلاصة الفصل

كخلاصة للفصل الأول يمكن القول أن تزايد ظاهرة النفقات العامة ألزم الدولة إلى ضرورة البحث عن سبل وآليات من شأنها توجيه الإنفاق العام بعقلانية وخضوعه للرقابة المالية التي من شأنها أن تقضي على كل مظاهر الاختلاس والتبذير .

بما أن تحقيق التنمية المحلية وتجسيد البرامج على أرض الواقع يتطلب أموال ضخمة استلزم ترشيد النفقات حسب طبيعة البرامج وتكاليفها، لذا اهتمت الدولة بإحداث ضوابط وآليات جديدة في توجيه الإنفاق المحلي كما أن النفقات العامة في الدولة لها آثار مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد الوطني.

بالإضافة إلى أن تحقيق التنمية المحلية تتخلله عوائق متنوعة لذا على السلطات المحلية ضرورة الالتزام بحلها ومواجهتها بما يضمن السير الحسن للمرافق العمومية، وهذا لا يكون إلا إذا طبقنا الآليات بصرامة ودقة .

الفصل الثاني:

دور ترشيد النفقات العامة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي

تمهيد :

تعتبر الجزائر من بين الدول التي عانت من انخفاض أسعار البترول نظرا لكونه المصدر الأساسي والمحرك في اقتصادها الوطني، ولتفادي حدة الأزمة لما لها من أثار سلبية على كافة أوجه الحياة وكذا صعوبة توجيه الإنفاق العام في ظل هذه الظروف ولامتصاص خطورتها بحثت الحكومة عن حلول و آليات لتقلل من أثارها فكانت آلية ترشيد النفقات العامة إحدى الوسائل التي انتهجتها الحكومة فكان لزاما عن الجماعات المحلية ضرورة تطبيقها عبر إقليم الوطن ونخص بالذكر ولاية الوادي.

وبما أن معظم المشاريع التنموية في الولاية تحتاج إلى أغلفة مالية كبيرة سواء كان دعم من الحكومة أو من الموارد الذاتية للولاية، هذا ما جعل السلطات المحلية تعيد دراسة وجدولة المشاريع حسب الأولويات وما ينتج منها في تحقيق التنمية المحلية في مختلف المجالات.

المبحث الأول: واقع ترشيد النفقات العامة في الجزائر

كان لبوادر انخفاض أسعار البترول في الجزائر تأثيرا كبيرا على اقتصاد الجزائر، فقد تظافرت فيه عدة عوامل منها ما كان داخليا وأخر خارجي وسعيا من الجزائر للخروج من الأزمة فقد حاولت البحث عن آليات من شأنها أن تقلل من شدة الأزمة فكان من بينها آلية ترشيد النفقات العامة .

المطلب الأول: مبررات ترشيد النفقات العامة في الجزائر

كان لتزايد النفقات العامة تأثيرات مباشرة وغير مباشرة هذا ما أدى بالحكومة للبحث عن حلول من شانها أن تستوعب حجم الإنفاق على عاتقها إلا انه كانت هناك عدة أسباب تظافرت في ذلك نذكر منها .

1. **انخفاض أسعار النفط:**

بدأت بوادر أزمة بترولية في السنوات الأخيرة مع بدايات سنة 2014، حيث شهدت أسعار البترول انهيار مستمرا مما أثر سلبا على الاقتصاديات التي تعتمد على عائدات هذه المادة كمصدر أساسي للتمويل والاقتصاد الجزائري ليس استثناء في هذا الأمر نظرا للمساهمة الكبيرة لعائدات البترول في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية.

شكل البترول منذ الاستقلال مصدرا أساسيا للتمويل، حيث ترتبط الحركة التنموية للبلد بأسعار هذه المادة بشكل كبير وقد سعت الجزائر للخروج من دائرة الاقتصاديات الريعية كهدف أساسي نتيجة التقلبات التي تشهدها أسعار البترول ورغم التعافي الذي شهدته أسعار البترول خلال مطلع الألفية الثانية إلا أنها عاودت الانهيار بشكل واضح خلال سنة 2014 وجراء انهيار أسعار البترول مطلع 2014 وإبراز مختلف الجوانب. شهدت أسعار البترول ارتفاعا نوعيا مع مطلع الألفية الثانية استمر ما يقارب العقد من الزمن حيث عاشت الدول المنتجة للبترول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بحبوحة مالية، إذ شكلت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة 95% من المجموع الكلي للصادرات وشكلت الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية للدولة غير أن الانهيار المفاجئ لأسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بنسبة تزيد عن 50% أدى إلى العديد من الآثار السلبية .[1]

[1] سفيان بوقطاية، عبد الوهاب بن زاير، مبارك بن زاير، **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري– التداعيات والحلول، مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، العدد السادس، جوان 2018 ، ص.ص. 348 ،355 .

إن هذا الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتدخل ميزانياتها مرحلة العجز، وهي التي بنتها على أساس مرجعي يفوق 90 دولار للبرميل ومنها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد عن واقع ميزانياتها وفي سنة 2015 انخفض متوسط سعر برميل البترول 47,1% من 100,2 دولار في. 2014 إلى 53,1 دولار في 2015، نجم عن هذا الانخفاض القوي تقلص في إيرادات صادرات المحروقات بـ 33,08 مليار دولار في 2015 مقابل 58,46 مليار دولار في سنة 2014 وامتد هذا التأثير السلبي ليشمل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات الذي سجل عجز قدره 27,54 مليار دولار سنة 2015 مقابل عجز قدره 5,88مليار دولارسنة 2014 إلى 144,13 مليار دولار نهاية 2015.

ونتيجة الاعتماد الكبير على العائدات البترولية فقد كان لانهيار الأسعار أثر سلبي كبير على معدلات النمو. من خلال الإحصائيات يتضح مدى تأثر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بانخفاض أسعار البترول حيث انخفضت من نسبة 5,2% سنة 2014 إلى 2,5% مباشرة بعد الأزمة سنة 2015 ورغم التعافي الذي تشهده تلك المعدلات بعد مضي سنتين من الانهيارات لكن تبقى دائما دون المطلوب وعكس توقعات الحكومة التي اتخذت من معدل نمو 7% كهدف خلال السنوات المقبلة .

أما على المدى البعيد فيمكن لانهيار أسعار البترول أن يؤدي إلى أثار سلبية كبيرة خصوصا على المستوى الاجتماعي وذلك من خلال توفير مناصب شغل التي تتكفل الدولة بتوفير الجزء الأكبر منها من خلال التوظيف العمومي والذي شهد تجميدا إلا في بعض القطاعات كالتعليم والصحة مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 10,6% حسب معطيات البنك الدولي بعد الأزمة خلال سنة 2015 ومع نهاية سنة 2014 عرف احتياطي الصرف الخارجي انخفاضا بأكثر من 500 مليون دولار نتيجة انهيار أسعار البترول كما تراجعت احتياطات البلد من النقد الاجنبي إلى 172,6 نهاية سنة 2015 كما أن هذا الانكماش سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام.

الذي سينخفض إلى 208 مليار دولار خلال السنوات المقبلة على أساس نمو سنوي في حدود 4% مما يؤدي إلى أزمات مالية . [1]

[1] نفس المرجع، ص.356

بالرغم من وجود سياسة احتياطية مالية وقائية وهو ما يعرف بصندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأته الجزائر في سنة 2000 مع انطلاق وطفرة أسعار النفط لكن مخرجات هذه الأزمة كانت غير محسوب لها نظرا لخطورة الوضع القائم وكانت أهم هذه التداعيات هي :

- انخفاضات مستمرة في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا حيث سجلت 14,91 مليار دولار سنة 2015 مقابل 27,35 مليار دولار سنة 2014 أي بانخفاض قدر بحوالي45,47 مليار دولار بيد أنه لا يزال في انخفاض حتى ديسمبر 2016 .
- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: حيث تضاعف عجز المالية العامة ليصل تقريبا إلى 16 % من إجمالي الناتج المحلي في 2015 وقد اتسع هذا العجز حتى سنة 2016.
- **عجز في الحسابات الخارجية:**حددت اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7,87 مليار دولار في النصف الأول من 2015 وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات إلى 71% عوض11% في النصف الأول من 2014 .
- **كما انخفضت احتياطات الصرف:** بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013 .
- **انخفاض سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية:** الأخرى كالدولار و الأورو وهو ما نجم عنه ضعف في سياسة المعيشة للأفراد داخل المجتمع المدني الجزائري.[1]

2. **تدهور قيمة العملة المحلية في السوق الاقتصادية العالمية:** بما أن قيمة الدينار الجزائري منخفظة هذا يؤدي إلى نقص قيمة احتياطي الصرف مما يستلزم شراء العملات الأجنبية سواء بالدولار أو الاورو نظرا لكون الجزائر بلد مستورد لمعظم المنتوجات مما يحدث خلل في اقتصادها الوطني .[2]
3. **ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** نظرا لأن شروط الاستثمار والعراقيل وبطء المعاملات الإدارية وتعقدها تخيف المستثمر الأجنبي كما أن الوضع الأمني في فترات مضت زاد من توخي الحيطة في الاستثمار في الجزائر.
4. **زيادة الإنتاج النفطي في السوق السعودية** : سنة 2014 مما أدى إلى وفرة في هذه الأخيرة وأخذ العرض يطغى على الطلب العالمي للنفط .

[1] سهام لونانسة، **سياسة الجزائر تجاه تدهور أسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد البدائل المطروحة**، المركز الديمقراطي العربي، جامعة الجزائر 01، الجزائر، تخصص سياسة عامة وحكامة عامة، 29 يناير 2017، ص05.

[2] نفس المرجع ، بتصرف .

5. **عدم الاستقرار السياسي الداخلي :** وتغيير النظام يمكن أن يغير جذريا المشهد الجيوسياسي لذلك فإن انهيار أسعار النفط في منطقة تعتمد على أكثر من 75% من عائدات قد يسفر عن عواقب جيوسياسية بغض النظر عن تدهور الاقتصاد كما حدث في الجزائر في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات.
6. **ثروة النفط الصخري :** التي أخذت بعدا جيوسياسيا واضحة داخل المجتمع المدني حيث أثبتت دراسات قام بها خبراء في الصحراء الجزائرية أن هذه الأخيرة تمتلك ثروة ضخمة من النفط الصحراوي بحيث تمثل البديل والحل المثالي للثورة النفطية القديمة .
7. **التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط أوبيك:** من خلال تركيزها بالحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.
8. **الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الو.م.أ :** خاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى كالغاز الصخري.[1]
9. **انتشار الفساد في الجزائر:** إن الجزائر كغيرها من دول العالم عرفت هي الأخرى حالات متقدمة لإشكال الفساد في مختلف القطاعات بمؤسساتها على شكل انحرافات أو جرائم من اختلاسات ورشاوي، قتل، سرقة، استغلال السلطة والنفوذ، الابتزاز والتهديد ومن أجل محاربته تتدخل الجهات الأمنية المختصة لحلها في بعض الحالات وتتغاضى عن الأمر في حالات أخرى وهي الحالات التي تكون فيها مصالح خاصة بما لا تتحدث عن مؤسسات أمنية بكاملها وإنما فاعلين ينتمون لتلك المؤسسات ومن مظاهره أيضا.

تبيض الأموال : من خلال الندوة المنعقدة حول قطاع المالية بالبرلمان وانطلاقا من قوانين محاربة تبيض الأموال وتطبيقها حول القروض التي توزعها المؤسسات المالية في الجزائر على مشاريع الانجاز وسواها ما نسبته 34% من الناتج الداخلي الخام. وهو ما يوازي السيولة النقدية التي تصل إلى 1600 مليار دج في السنة، كما أن مجمل هذه القروض تمنحها البنوك العمومية، رغم كونها في طور التطهير تحضيرا لخوصصة بعضها.

وتعتبر الرقابة من أهم المشاكل التي تعترض النظام المالي والبنكي في الجزائر .

اختلاس المال العام: تعرف الجزائر كغيرها من أنساق البناء الكلي القرية المصغرة لجرائم تنظيمية متنوعة على مستوى قطاعاتها ومن بين أمثلة جرائم اختلاس المال العام القضية التي وضحها وكيل الجمهورية

[1] نفس المرجع، ص.06.

بسيدي أمحمد أودع مدير الوكالة الحبس المؤقت اختلاس أكثر من 9 ملايين دولار بوكالة بدر رياض الفتح.

الرشوة : انطلاقا من إعادة المادة 07 من قانون مكافحة الرشوة تعكس القضية التالية والتي محتواها أن طريق مجلس الأمة مسدود والرئيس لا يمكنه التدخل هذا الأمر لفت نظر جميع المشكلين للأحزاب وفرع الجزائر لمنظمة شفافية دولية بخصوص إلغاء المادة 07 من المشروع الحكومي لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته معتبرا هذه المنظمة الأجنبية غير الحكومية ليس من صلاحياتها توجيه النواب الجزائريين . حيث دعى فرع الجزائر لمنظمة الشفافية إلى ضرورة إعادة تفعيل المادة 07 .[1]

المطلب الثاني : مجالات ترشيد النفقات العامة في الجزائر

إن واقع ووضع الجزائر المتدهور ونظرا للتأثيرات الداخلية والخارجية ألزم المسؤولين إلى ضرورة التحلي بالعقلانية في مجال النفقات العمومية .

كما لابد من الحفاظ على تحقيق برامج التنمية المسطرة دون المساس بمجالات التعليم والصحة والسكن نظرا لأهميتهم في الحياة الاجتماعية ومن هنا مس ترشيد النفقات العامة عدة مجالات نذكر منها.

1. **في مجال نفقات التسيير:** شمل ترشيد النفقات العامة في مجال التسيير عدة جوانب حيث ألزمت الحكومة السلطات المحلية بضرورة التزام العقلانية في تسير المرافق العمومية وهذا بانتهاج مبدأ الأولويات وتفادي التبذير إلا في النفقات الضرورية كأجور الموظفين واقتناء مستلزمات الإدارة التي لا يمكن الترشيد فيها ومن بين المجالات مايلي :

أ. **بخصوص الإيرادات:** شمل ذلك تقيد المخصصات، إيرادات الممتلكات، تحصيل إيرادات البلديات، الإعانات.

_ **تقيد المخصصات** : الممنوحة للبلديات والإعانات المالية وهذا عن طريق فتح اعتماد مالي مسبق أو في الميزانية الإضافية مباشرة ومن المخصصات المعنية مايلي:

_ صيانة وحراسة المدارس الابتدائية .

_ التكفل بزيادة أجور مستخدمي البلديات .

[1] أمال قواجلية، **واقع الفساد التنظيمي بين التجديد الاجتماعي والصراع الاقتصادي في المؤسسة العمومية الصناعية الجزائرية في عصرالعولمة والمعلوماتية ومرحلة اقتصاد السوق – دراسة ميدانية لمؤسسة اسمنت العاصمة رايس حميدو وSCAL**، شهادة دكتوراه، جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، فرع علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، 2015 - 2016، ص. 147.

_ تحسين الخدمة العمومية المحلية .

_ التغذية المدرسية .

_ معادلة التوزيع بالتساوي .

_ إيرادات الممتلكات: إصدار سندات الإيرادات على أساس مبلغ توقعات إيرادات الممتلكات التي يجب أن تكون مساوية لمبلغ عقود كراء أملاك البلديات.

_ **تحصيل إيرادات البلديات:** وهذا من خلال تحصيل إيرادات البلديات والتعاون مابين المصالح الجبائية ومصالح البلديات .

_ **تطهير بواقي الإعانات:** الممنوحة من طرف الدولة لفائدة الجماعات المحلية. [1]

ب. **التحكم في عمليات التوظيف:** ومس هذا الجانب عدة مجالات منها:

_ تعليق كل توظيف جديد ماعدا في حدود المناصب المالية المتوفرة .

_ التحكم في نقل الموظفين وهذا بعدم نقل الموظفين الذين يترتب على نقلهم غلاف مالي .

_ الترقية تكون ترقية الموظفين على سبيل الاختبار عن طريق التسجيل على قائمة التأهيل أو الترقية على أساس الشهادة وذلك في حدود المناصب الشاغرة . [2]

_ التوقف عن المنح المفرط للامتيازات وكذا احترام الإطار التنظيمي الذي يسير أجور ورواتب الموظفين .

_ بالإضافة إلى التحكم في تكاليف الحفلات والتظاهرات والأعياد والتغذية والأعباء المتعلقة بالهاتف والماء والغاز والكهرباء والتكاليف المرتبطة بالتجديد المتكرر للعتاد وأثاث المكاتب .

ت. **التحكم في نفقات التسيير:** المرتبطة بالمناصب الأخرى ولاسيما من خلال :

_ الحد من التنقلات الرسمية إلى الخارج بما يجعلها تقتصر على ضرورة التمثيل القصوى .

_ تقليص التكفل بالوفود الأجنبية التي تزور البلاد في إطار المبادلات الثنائية أو بمناسبة التظاهرات المختلفة .

_ ضرورة إجراء تقييم لمدى جدوى وديمومة الهيئات والمؤسسات تحت الوصاية .

_ الحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بما يجعلها تقتصر فقط على المنشآت الاجتماعية التربوية، مع ترشيد تنظيمها وتسييرها.

---

[1] وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **التعليمة المتعلقة بكيفيات تحضير وإعداد الميزانيات الأولية للولايات والبلديات لسنة 2017**، رقم 675، الجزائر، 24- 10، 2016.

[2] الوزير الأول، **التعليمة المتضمنة لتدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد**، رقم 348، الجزائر، 25-12-2014.

من خلال ما تم ذكره نستنتج أن مجالات الترشيد في قسم التسيير تنوعت وأن الغرض منها ترشيد وتحسين واستغلال الموارد المالية وتوجيهها الوجهة الصحيحة وتفادي مظاهر التبذير المبالغ فيه، في فترات زمنية مضت لتتساير مع الوضع الاقتصادي للبلاد أي الاهتمام بالأولويات حيث تم تجميد التوظيف في معظم القطاعات إلا في مجال التعليم والصحة وان وجد يكون حسب الموارد المالية المتاحة في الولاية كما أن السلطات المحلية بالوادي طبقت التعليمات الوزارية التي تحث على ترشيد وتحسين موارد الولاية دون إسراف وتبذير في الممتلكات والموارد المتاحة ويتضح هذا من خلال الميزانيات المخصصة لنفقات قسم التسيير .

2. **في مجال نفقات التجهيز:** شمل ترشيد آليات النفقات العامة في مجال نفقات التجهيز والاستثمار ضرورة الاهتمام بالمشاريع حسب نسبة الانجاز والانطلاق فاهتمت السلطات المحلية في الوادي بدراسة المشاريع إلا أن معظمها كان في مراحل متقدمة من الأشغال ورغم هذا فالسلطات التزمت بالتعليمات الوزارية خلال فترة تدهور أسعار البترول في الجزائر .

- منح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة .
- أما فيما يخص المشاريع التي لم يتم الانطلاق فيها يجب أن يتم جدولتها قصد القيام بعمليات إعادة الهيكلة الضرورية وفق مبدأ الأولوية وحسب الحاجات المحددة الحقيقية اللازمة كما يجب تأجيل المشاريع الغير ضرورية .
- عدم منح رخص البرامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي .
- يتعين أن تستخرج في مجال الميزانية المشاريع ذات الطابع التجاري التي لم يتم الانطلاق فيها وهذا من خلال تمويلها جزئيا أو كليا من السوق المالية وفق حصة تبعية الخدمة العمومية المنوطة بالدولة .[1]
- اللجوء إلى صيغة التراضي البسيط طابعا استثنائيا طبقا لأحكام الصفقات العمومية .
- ضرورة اقتناء الموارد المصنعة وطنيا ومشاركة المؤسسات العمومية والخاصة الوطنية في انجاز المشاريع .[2]

[1] نفس المرجع.

[2] وزارة المالية ، **تعليمة تحدد كيفيات تجسيد التدابير العملية الرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية للبلاد** ، رقم 01، الجزائر، 23-12-2015 .

من خلال ما تم ذكره نستنتج أن مجالات نفقات التجهيز والاستثمار في ولاية الوادي تم الاعتماد على آلية ترشيد النفقات العامة ويتضح هذا من خلال دراسة أولويات المشاريع وحسب عوائد كل مشروع حيث برمجت المشاريع حسب أهميتها وتأثيرها على التنمية المحلية في الولاية، وحاولت تشجيع المنتوج المحلي من خلال معظم القطاعات من بينها الزراعة المتنوعة للخضر والفواكه و البطاطا وتصديرها للخارج وكذا مشروع تحلية الماء، وتوسيع شبكة الإنارة العمومية أما في مجال الصحة تم انجاز مستشفى مكافحة السرطان بالإضافة إلى انجاز مستشفى الأمومة والطفولة حيث أن الحكومة في هذه الفترة منعت الاستيراد من الخارج وتجميد المشاريع الباهضة والاهتمام بالمشاريع التي لا تعود بفوائد والغاء عدة مشاريع .

المطلب الثالث: مصادر تمويل الجماعات المحلية في الجزائر

تتنوع مصادر تمويل الجماعات المحلية وهذا حسب الإمكانيات الذاتية للولاية ومختلف الدعم المقدم من الحكومة إلا أن هذا لا يكفي لهذا تلجأ الجماعات المحلية للبحث عن موارد أخرى، مما يساعدها في تحقيق التنمية المحلية.

1. <u>تعريف الجماعات المحلية :</u>

نضرا لشساعة الدولة وتزايد المسؤوليات على عاتقها ومركزية النظام أدى بها إلى تخفيف العبء عليها وهذا من خلال ما يعرف بالجماعات المحلية المتمثلة في البلدية والولاية مع بقاءها تحت الوصاية إلا أن هذه الجماعات تحتاج إلى الدعم المالي من الحكومة نظرا لتزايد متطلبات المواطنين وهذا بتوزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية ومصلحة مستقلة قانونا على الإدارة على الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقاءها خاضعة بقدر معين من رقابة تلك الإدارة ومنها الولاية.

<u>الولاية :</u> هي الجماعات الاقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة .

وهي أيضا الدائرة الادارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الاقليمية والدولة.

وتساهم مع الدولة في ادارة وتهيئة الاقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحماية البيئة وكذا حماية وترقية وتحسين الاطار المعيشي للمواطنين. [1]

[1] القانون رقم 12- 07 المؤرخ في 21-02-2012 ، المتعلق بقانون الجماعات الاقليمية، ص. 05.

2. **مصادر التمويل المحلي:**

كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق أكبر معدلات للتنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية الجماعات المحلية عن السلطة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة.

تعتمد الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية على مصادر داخلية وخارجية ومن المصادر الداخلية منها العائدات من الموارد الموجودة لديها وتنقسم إلى:

_ **الموارد المالية غير الجبائية** : تتمثل الموارد الغير جبائية أساسا في ناتج توظيف الجماعات المحلية لإمكاناتها ومواردها خاصة المرتبطة باستغلال أملاكها وتسيير مواردها المالية وثروتها العقارية.

وفقا للمادة 161 والمادة 136 من قانون البلدية والولاية على التوالي فإنه يتعين على كل من البلدية والولاية ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويلها لقسم الاستثمار، حيث يهدف هذا الإجراء إلى ضمان التمويل الذاتي لفائدة البلدية والولاية، ويتراوح مقدار هذا الاقتطاع مابين 10% إلى20 %. وتقدر نسبة الاقتطاع على أساس أهمية إيرادات التسيير فيما يلي:

_ مساهمة الصندوق المشترك للجماعات المحلية .

_ الضرائب المباشرة بالنسبة للولاية .

_ الضرائب الغير مباشرة بالنسبة للبلدية.

_ **الموارد المالية الجبائية** : إلى جانب الإيرادات غير الجبائية التي تحصل عليها الجماعات المحلية خلال السنة، إذ تمثل الموارد الجبائية حوالي 90 % من ميزانية البلديات، وتتكون من مدا خيل الضرائب والرسوم المخصصة كليا أو جزئيا إلى الجماعات المحلية والصندوق المشترك للجماعات المحلية وتتمثل هذه الضرائب والرسوم أساسا في الرسم على النشاط المهني، الدفع الجزافي والذي تم إلغاءه بموجب قانون المالية 2006،الرسم العقاري، رسم التطهير، رسم الإقامة، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على الممتلكات، قسيمة السيارات .[1]

[1] بسملة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر – مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، جامعة باجي مختار، عنابة ، العدد04، 2014، ص. 269.

3. مصادر التمويل الخارجية

أ. **إعانـات الدولـة :** تقوم بمنح الجماعات المحلية دون إلزامها بإرجاعها وذلك قصد المساهمة في التحقيق عن أعبائها المالية وتحقيق نوع من المساواة، حيث تقدم الإعانات لأجل القيام بإنجاز برامج وعمليات محددة تهدف إليها الدولة في مخططاتها كالمخطط الثلاثي والمخطط الرباعي والخماسي الذي انتهجته الدولة في السبعينيات والثمانينات، لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الاقتصادي وتحقيق الرفاهية .

ومن بين البرامج مايلي: برنامج الإنعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو، برنامج صندوق الجنوب، صندوق الهضاب، الصناديق الخاصة مثل صندوق الكوارث الطبيعية، الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية .[1]

نظرا لعدم كفاية موارد الجماعات المحلية فإن الحكومة تخصص إعانات بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسعى الدولة من خلالها إلى تعميم الرفاه في مختلف الجهات والولايات، حيث من خلال الإعانات يتم تعويض عجز ميزانية الجماعات المحلية حيث تختلف الإعانات من ولاية إلى أخرى وهذا حسب :

_ **الإعانات غير المخصصة:** وتساهم الدولة في النفقات التي تتعلق بالصالح العام بإعانة سنوية دون أن تكون مخصصة لغرض معين.

_ **إعانات التجهيز والاستثمار:** تساهم الدولة في هذه الإعانات الخاصة بالمشاريع التي تقوم بها الجماعات المحلية، إلا بعد التأكد من تقدم العمل في هذه المشاريع.

_ **إعانات الميزانية:** تمنح الجماعات المحلية قصد التقليل من التفاوت في الموارد المالية، وترتبط هذه الموارد ارتباط مباشر بموارد السلطات المحلية الفقيرة ونفقاتها، وتقدر على أساس النفقات السنوية.

_ **إعانات تعويضية :** تلجأ الدولة إلى هذا النوع من الإعانات، في حالة إلغائها لضرائب محلية تنفيذ السياسة العامة.

[1] حسين عزي، **آليات تمويل الإدارة المحلية في الجزائر**، شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون إداري ، 2013- 2014، ص.ص. 57.62.

_ **إعانات لأغراض اقتصادية:** تقديم هذه الإعانات لقديم العون المالي للجماعات المحلية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية كتوسع الأشغال العامة المحلية بقصد مكافحة البطالة وغيرها.

_ **التبرعات والهبات :** تعتبر التبرعات والهبات موارد من موارد الجماعات المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع لها المواطنين إما بشكل مباشر أو غير مباشر بالمساهمة في التمويل كما أن إيرادات مالية تتلقاها من التجار والمقاولين والمستثمرين .

ب. **القروض:** تلجأ الجماعات المحلية من أجل تغطية نفقات المشاريع الاستثمارية، والتي تعرف مدة طويلة الانجاز والاستغلال، فقد تم الترخيص للسلطات المحلية بالاعتماد على الاقتراض .[1]

ت. **الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية:** الذي يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يخضع سيره لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 14- 116 المؤرخ في 22 جمادي الأول عام 1435 هـ الموافق ل24- 03- 2014 ليحل محل الصندوق المشترك للجماعات المحلية ومهمته الرئيسية في تعبئة الموارد المالية وتوزيعها ويكلف الصندوق في هذا الإطار .

_ العمل على تعاضد الوسائل المالية للجماعات المحلية الموضوعة تحت تصرفها بموجب القانون والتنظيمات المعمول بها .

_ توزيع المخصصات المالية المدفوعة من قبل الدولة لفائدة الجماعات المحلية .

_ توزيع تخصص إجمالي للتسيير فيما بين الجماعات المحلية سنويا لتغطية النفقات الإجبارية ذات الأولوية .

_ تقديم مساهمات مالية لفائدة الجماعات المحلية ومؤسساتها لإنجاز مشاريع تجهيز و استثمار في الإطار المحلي أو في إطار التعاون المشترك بين البلديات .

_ الوساطة البنكية لفائدة الجماعات المحلية .

_ منح إعانات مالية لفائدة البلديات لإعادة تأهيل المرفق العام.[2]

[1] روبة دحو، **ميزانية الولاية الإعداد والتنفيذ**، شهادة ماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، 2016- 2017، ص. 86.

[2] معمر حمدي، **إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجزميزانية الجماعات المحلية بالإشارة إلى حالة ميزانية البلديات، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد 04**، الجزائر، عدد02، 2018، ص. 87 .

المبحث الثاني: تأثيرات ترشيد النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية الوادي

تعتبر ميزانية الولاية وسيلة لتنفيذ البرامج التنموية في الولاية حيث تتطور من سنة إلى أخرى وهذا راجع لطبيعة وحجم المشاريع في الولاية وقيمة الميزانية التي تحددها الحكومة لذا يتأثر مستوى الإنفاق العام فيها بنوعيه نفقات التسيير ونفقات التجهيز ومدى رشادة الإنفاق العام فيها .

المطلب الأول : لمحة عن ولاية الوادي

هي ولاية جزائرية انبثقت عن التقسيم الإداري لعام 1984 وتنقسم إلى منطقتين ذات أصول عرقية مختلفة منطقة واد سوف ومنطقة واد ريغ وتعرف بعاصمة الرمال الذهبية وهي تضم 12 دائرة و30 بلدية ومن بين الدوائر نذكر الدبيلة، قمار، البياضة، الرباح، حاسي خليفة ، مقرن، جامعة، المغير، أميه ونسه، الطالب العربي .

ولاية الوادي تتربع على مساحة تقدر بـ : 44586,80 كلم^2 تقع شمال شرق الصحراء الجزائرية تبعد عن عاصمة البلاد ب 630 كلم ويحدها من الشرق الجمهورية التونسية ومن الغرب كل من ولاية ورقلة وبسكرة، ومن الشمال ولاية تبسة وخنشلة وبسكرة ومن الجنوب ولاية ورقلة .

تشتهر هذه الولاية بإنتاج التمور، وخاصة نوع دقلة نور والرطب أو ما يدعى بالمنقر كما يعتبر الزيتون و البطاطا تجربة ناجحة في تنويع المحاصيل الفلاحية عالية الجودة بالمنطقة.

إذ أنها تجلب المستثمرين الأجانب من الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية والدول الأوربية فرنسا، ألمانيا، الدنمارك .).[1]

[1] الموقع الرسمي لولاية الوادي على الرابط www.wilaya-eloueed.dz

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في ميزانية ولاية الوادي

من المتعارف عليه أن تسيير الولاية يكون بالاعتماد على الميزانية التي تحددها الحكومة لتسيير شؤونها وتزداد نسبها من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى تزايد متطلبات الحياة حيث تتأثر ميزانية ولاية الوادي بعدة عوامل سواء على المستوى المركزي أو المحلي خاصة ارتفاع تكلفة المرفق العام سواء على مستوى نفقات التسيير أو التجهيز.

لهذا سنتطرق إلى تطور ميزانية الولاية خلال السنوات من 2013 إلى 2017

الجدول رقم (1) : يوضح تطور النفقات العامة لولاية الوادي

السنوات	المجموع الحقيقي العام للنفقات	نسبة تطور النفقات العامة
2013	3 576 763 792,91	/
2014	3 044 873 417,09	-15%
2015	2 548 992 981,50	-16%
2016	3 771 349 656,78	48%
2017	7 684 770 727,79	104%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري للولاية

نلاحظ من الجدول السابق تطور النفقات العامة للولاية من سنة إلى أخرى وذلك التطور ناتج عن عدة ظروف تعود للوضع الاقتصادي للدولة، وكذا الإيرادات المحصلة من قبل الولاية خلال السنة.

من خلال الجدول (1) نرى أن الميزانية المخصصة لسنة 2013 مقارنة إلى ما وصلت إليه في سنة 2017 تزايدت .

- من خلال الجدول يتضح لنا تزايد الإنفاق العام الكلي للولاية خلال الفترة من سنة 2013 إلى 2017

من 3 576 763 792,91 دج في سنة 2013 إلى 7 684 770 727,79 دج في سنة 2017 حيث تظهر زيادة النفقات العامة لولاية الوادي في السنة الأخيرة 2017 مقارنة بسنة 2013 وسنة 2016 ونلاحظ أن نسبة تطور النفقات للولاية تختلف من سنة إلى أخرى وأن التزايد تدريجي فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض وذلك بسبب الظروف التي مرت بها الجزائر من انخفاض أسعار البترول وأبعادها التي لازالت تؤثر على الجزائر خاصة وسنحاول تحليل تزايد النفقات من سنة إلى أخرى وهذا بتقسيمها إلى مراحل وهي كالتالي:

المرحلة الأولى : 2013- 2014

نلاحظ أن نسبة النفقات العامة منخفضة في سنة 2014 مقارنة ب 2013 وهذا يعني نقص في حجم النفقات العامة بـــ : 15% .

المرحلة الثانية : 2014- 2015

نلاحظ أن نسبة النفقات العامة انخفضت في سنة 2015 بنسبة 16% وهذا يعني انخفاض في حجم النفقات العامة بمبلغ وصل إلى 981,50 992 548 2 دج .

المرحلة الثالثة : 2015- 2016

ارتفعت النفقات العامة بنسبة 48% أي ارتفاع بمبلغ 656,78 349 771 3 دج ويعود هذا لسياسة الدولة في ترشيد النفقات العامة والاهتمام بالنفقات الإجبارية والابتعاد عن النفقات الغير ضرورية لضمان سير المرافق العمومية بأقل تكاليف نظرا لتدهور الوضع الاقتصادي للجزائر .

المرحلة الرابعة : 2016- 2017

نلاحظ أن سنة 2017 حجم النفقات العامة لولاية الوادي ارتفعت بنسبة كبيرة 104 % مقارنة بسنة 2016 .

من خلال الحساب الإداري لولاية الوادي نلاحظ أن حجم النفقات العامة تزايد، ويعني هذا أن الموارد الذاتية للولاية ساعدت على تخطي الأزمة كما أن معظم المشاريع التنموية في الولاية كانت قيد الانجاز بنسبة 50% إلى 70 % ، حيث حاولت الجماعات المحلية لولاية الوادي تنفيذ الأوامر التي أرسلتها الحكومة خلال فترة انخفاض البترول الهادفة إلى تحسين وترشيد النفقات العامة وهذا من خلال ترشيد الأموال والاهتمام بالأولويات وتأجيل ما يمكن تأجيله وخاصة المشاريع التي لا تعود بمبالغ مالية كبيرة، وكذا تجميد بعض المشاريع وأن عملية الترشيد شملت قسم التسيير والتجهيز وسنحاول توضيح هذا في المطلب الموالي.[1]

[1] مسعود شلالبة ، رئيس مكتب ميزانية ولاية الوادي، الوادي، 22- 04- 2019 ، الساعة 11:22 (مقابلة شفوية)

المطلب الثالث : تطور نفقات التسيير والتجهيز من الفترة 2013 إلى 2017

تشمل النفقات العامة عدة أقسام حيث تزداد أهمية كل قسم حسب مكانته وتزايد النفقات العامة، نظرا لتزايد حجم الإنفاق العام لذا يتغير من فترة إلى أخرى ومن مجال إلى أخر فهناك مجالات لا يمكن أن يتم الترشيد فيها كالصحة والتعليم نظرا لحاجة المواطنين لهما لذا سنقارن بين نفقات التسيير والتجهيز خلال هذه الفترة.

1. نفقات التسيير

الجدول رقم (2) : يوضح تطور نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة لولاية الوادي

السنوات	نفقات التسيير	المجموع الحقيقي العام للنفقات	نسبة نفقات التسيير	تطور نفقات التسيير
2013	1 681 006 706,79	3 576 763 792,91	47%	/
2014	1 421 495 327,49	3 044 873 417,09	47%	0%
2015	1 149 358 508,59	2 548 992 981,50	45%	-2%
2016	1 348 470 833,13	3 771 349 656,78	36%	-9%
2017	2 575 861 072,68	7 684 770 727,79	34%	-2%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري للولاية

من خلال الجدول نلاحظ أن نفقات التسيير في انخفاض من سنة إلى أخرى ويظهر هذا في سنة 2017 أي أن الدولة لجأت إلى ترشيد النفقات العامة، حيث في سنة 2013 كانت نسبة الإنفاق 47 % أما في سنة 2017 وصلت إلى 34% وسنحاول دراسة هذا التطور بتقسيمها إلى مراحل للتوضيح أكثر.

المرحلة الأولى : 2013- 2014

نلاحظ أن نسبة تطور نفقات التسيير انخفضت لدرجة كبيرة بـ : 2% وهذا راجع إلى ظهور بوادر انخفاض أسعار البترول.

المرحلة الثانية : 2014- 2015

في هذه المرحلة انخفضت نسبة تطور نفقات التسيير بـ : 9 % أي أن الدولة حاولت التقليل قدر المستطاع في نفقات التسيير والاهتمام بالنفقات الإجبارية كأجور الموظفين .

المرحلة الثالثة : 2015- 2016

يلاحظ في هذه المرحلة تراجع في نفقات التسيير لتنخفض بنسبة 9 % .

المرحلة الرابعة : 2016- 2017

تميزت هذه المرحلة بانخفاض كبير نظرا لصرامة الحكومة وكثرة الأوامر التي تنص على الالتزام بترشيد النفقات وعقلنتها لتنخفض بنسبة 2 % في سنة 2017 مقارنة بالسنوات الأخرى.

من خلال الحساب الإداري للميزانية وبالضبط تطور نفقات التسيير يمكن القول أن الدولة لجأت إلى التخفيض في نفقات قسم التسيير ويعود هذا إلى الظروف الاقتصادية، التي مرت بها الجزائر كما أن المسئولين المحليين التزمو بتطبيق تعليمات الحكومة في تخفيض من اقتناء الكماليات في تسيير المرفق العام وكذلك استعمال الأوراق واقتناء التجهيزات.بعقلانية ..الخ .

2. نفقات التجهيز والاستثمار:

الجدول رقم (3) : يوضح تطور نفقات التجهيز والاستثمار من إجمالي النفقات العامة لولاية الوادي

السنوات	نفقات التجهيز و الاستثمار	المجموع الحقيقي العام للنفقات	نسبة نفقات التجهيز و الاستثمار	تطور نفقات التجهيز و الاستثمار
2013	1 895 757 086,12	3 576 763 792,91	53%	/
2014	1 623 378 089,60	3 044 873 417,09	53%	0%
2015	1 399 634 472,91	2 548 992 981,50	55%	2%
2016	2 422 878 823,65	3 771 349 656,78	64%	9%
2017	5 108 909 655,11	7 684 770 727,79	66%	2%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الحساب الإداري للولاية

لتتبع حجم نفقات التجهيز و الاستثمار في ولاية الوادي من الفترة 2013 إلى 2017 سنحاول تقسيمها إلى مراحل لنتمكن من توضيح الاختلاف.

المرحلة الأولى : 2013- 2014

يلاحظ أن نسبة النفقات في السنتين وصلت إلى نسبة 53% ولا يوجد اختلاف حيث وإن كان هناك انخفاض في سنة 2014 إلى أنه قليل ليصل إلى 1 623 378 089,60دج مقارنة في سنة 2013 حيث كانت 1 895 757 086,12 دج .

المرحلة الثانية : 2014- 2015

تميزت هذه المرحلة بزيادة نفقات التجهيز بنسبة 2% وهذا دليل على زيادة الاستثمار في الولاية من 53 % إلى 55% .

المرحلة الثالثة : 2015- 2016

في هذه المرحلة تضاعفت نسبة تطور نفقات التجهيز والاستثمار بنسبة 9 % لتصل إلى 64 % في سنة 2016 بمقارنة بسنة 2015 التي كانت 55 %.

المرحلة الرابعة: 2016- 2017

تزايدت نفقات التجهيز والاستثمار في ولاية الوادي لتصل إلى 66% ويوضح هذا اهتمام الولاية بانجاز المشاريع الاستثمارية التي تعود بفوائد مالية للولاية.

الشكل (1) : **المقارنة بين تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار لولاية الوادي**

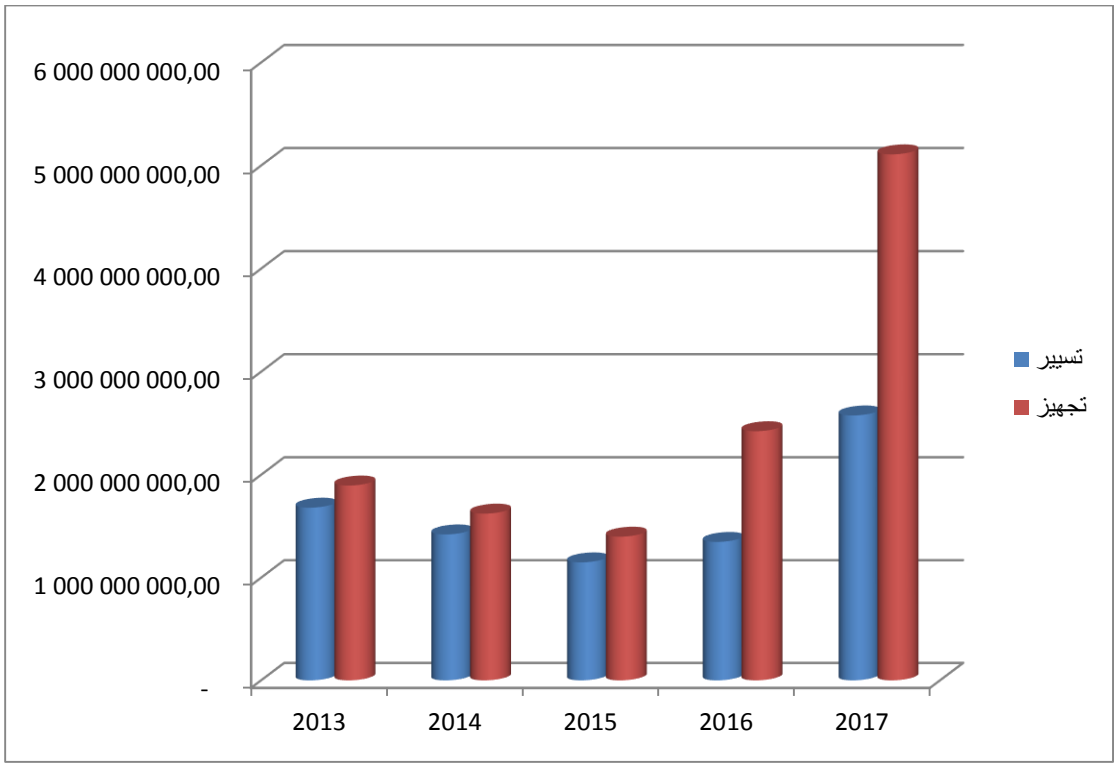

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجداول

من خلال الجداول السابقة وبالاعتماد على المنحنى يمكن أن نستنتج أن نفقات التسيير لولاية الوادي انخفضت بنسبة 34 % وهذا يعني أن الدولة حاولت الترشيد في نفقات التسيير والاهتمام بقسم التجهيز و الاستثمار بنسبة 66% في سنة 2017 وحتى في السنوات 2013 إلى 2016 يلاحظ انخفاض في قسم التسيير مقارنة بارتفاع بقسم التجهيز، حيث أن الولاية حاولت انجاز المشاريع مثل انجاز سوق للخضر والفواكه بالولاية وهذا من أجل تأجير السوق للتجار ليعود بمبالغ مالية لخزينة الولاية.

ويمكن القول أن السلطات المحلية اهتمت بنفقات التجهيز والاستثمار أي الاهتمام بتحصيل عوائد وكذلك بالبحث عن ربط علاقات مع القطاع الخاص من أجل إنجاز مشاريع.

كما حاولت الولاية إعادة جدولة المشاريع حسب الأولويات وانجاز المشاريع التي تعود بالأموال وتأجيل المشاريع التي تحتاج إلى تكاليف باهضة والغاء المشاريع التي يمكن الاستغناء عنها .

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم ذكره نستنتج أن ولاية الوادي كغيرها من الولايات تأثرت بالأزمة، إلا أن صرامة الحكومة و انتهاجها لآلية ترشيد النفقات العامة وكذا عقلنة الموارد الذاتية للولاية وإنجازها للمشاريع التنموية التي كانت في طور الإنجاز بنسبة كبيرة ساعد الولاية على تخطي هذه المشكلة .

حيث كان التوجه نحو زيادة نفقات التجهيز و الاستثمار وانخفاض مجال نفقات التسيير إلا في نفقات التسيير الضرورية كأجور الموظفين.

وهذا ما ساعد على سير المرفق العام وكذا تحقيق التنمية المحلية في معظم القطاعات، حيث تم تجميد التوظيف في بعض القطاعات إلا في مجال التربية والتعليم لما لهما من أهمية في الحياة، وبهذا طبقت هذه الآليات وهذا بانتهاج الأولوية في اختيار المشاريع التنموية وخاصة تلك المشاريع ذات عوائد مالية كما أن الإحصائيات التي تحصلنا عليها تبرز أن الترشيد شمل قسم التسيير كون أن الإنفاق في هذا المجال لا يعود بموارد مالية تزيد من مدا خيل الولاية لذا حرصت السلطات المحلية على زيادة المشاريع التنموية في الولاية من خلال الاهتمام بالزراعة والري والتربية والتعليم العالي.

الملاحق

الملحق رقم 01 :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 18425

29134

الوزير الأول

إلـــــى

السيدات والسادة أعضاء الحكومة

السادة الولاة

السيد المدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري

25 ديسمبر 2014

رقم.....و.ا.

الموضوع: بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد.

إن مراقبة السوق الدولية للمحروقات تبرز تقهقرا ملحوظا للأسعار مع احتمال دوامه، مما قد يترتب عنه تراجع كبير لإيرادات الميزانية مع التأثير المحتمل على التوازنات الداخلية والخارجية.

غير أنه من المؤكد أن بلادنا تملك القدرات لمواجهة ذلك والحفاظ على برنامج التنمية المدعم للسياسة الاجتماعية للحكومة، في ميادين التربية، والتعليم العالي والمهني، والصحة والسكن. ومع ذلك، وبغية اتقاء مزيد من التدهور المحتمل للمحيط المالي والاقتصادي العالمي، فإن الوضع يملي ضرورة التحلي بسلوك صارم وشجاع في مجال النفقات العمومية.

وبهذا الشأن، يجب أن يتبنى السيدات والسادة أعضاء الحكومة حتما وأن يمتثلوا إلى مسعى وانضباط حكومي متناسق واستشرافي وحذر، تتمثل أهم عناصره فيما يأتي:

1. في مجال نفقات التسيير:

أ. التحكم في عمليات التوظيف من خلال:

- تعليق كل توظيف جديد ماعدا في حدود المناصب المالية المتوفرة من خلال اللجوء، وبعد موافقة الوزير الأول، إلى تنظيم المسابقات والاختبارات المتعلقة بذلك؛
- وتفضيل اللجوء كلما كان ذلك ممكنا، إلى إعادة نشر المناصب المالية الموجودة؛

ب. التحكم في نفقات التسيير المرتبطة بالمناصب الأخرى، ولاسيما من خلال:

- الحدّ من التنقلات الرسمية إلى الخارج بما يجعلها تقتصر على ضرورة التمثيل القصوى؛

2

- تقليص التكفل بالوفود الأجنبية التي تزور بلادنا في إطار المبادلات الثنائية أو بمناسبة التظاهرات المختلفة؛
- ضرورة إخضاع تنظيم اللقاءات والندوات وغيرها من التظاهرات إلى القواعد الصارمة لمدى جدواها؛
- الحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بما يجعلها تقتصر فقط على المنشآت الاجتماعية التربوية، مع ترشيد تنظيمها وتسييرها.
- وضرورة إجراء تقييم لمدى جدوى وديمومة الهيئات والمؤسسات تحت الوصاية.

2. في مجال نفقات التجهيز:

- يجب أن تمنح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الأجال المحددة وضمن التكاليف المقررة؛
- وبالنسبة لمشاريع البرنامج الجاري التي لم يتم الإنطلاق فيها، يجب أن تتم جدولة تسلسلها، قصد القيام بعمليات إعادة الهيلكة الضرورية وفق الأولوية وحسب الحاجيات المحددة الحقيقية واللازمة، ونضج المشاريع وتوفير الشروط المسبقة للإنطلاق الفعلي فيها، على أن يتم خصوصا تأجيل المشاريع غير الضرورية؛
- يجب الا يتم تبليغ رخص البرامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي وفي حالة ما إذا توفرت لهذه المشاريع شروط الإنطلاق فيها (وفرة الوعاء وتحريره من كل العوائق وإتمام الدراسات والموافقة عليها، فضلا عن نتائج الإعلان عن المناقصات...إلخ)؛
- يتعين أن تستخرج من مجال الميزانية المشاريع ذات الطابع التجاري التي لم يتم الانطلاق فيها، أو المزمع تسجيلها، وتوجيهها نحو تمويلها جزئيا أو كليا من السوق المالية وفق حصة تبعية الخدمة العمومية المنوطة بالدولة؛
- يجب أن يكتسي اللجوء إلى صيغة التراضي البسيط طابعا استثنائيا، طبقا لأحكام قانون الصفقات العمومية؛
- ينبغي على أصحاب المشاريع اللجوء تلقائيا وإجباريا في إطار الصفقات العمومية، إلى المواد المصنعة وطنيا، على أن تدرج في دفاتر الشروط البنود والمعايير ذات الصلة؛
- يجب على أصحاب المشاريع أن يشركوا المؤسسات العمومية والخاصة الوطنية في إنجاز المشاريع إلى جانب المؤسسات الخارجية عندما يتبين أن اللجوء إلى هذه الأخيرة ضروري.

3. في مجال تحسين الموارد:

- تضافر كل الجهود بغرض تحسين نسبة تحصيل الجباية العادية ومردودها من خلال التوسيع التدريجي لقاعدة الوعاء الضريبي؛
- مضاعفة التدابير الرامية إلى إدماج النشاط الموازي في النشاط الرسمي؛
- تحسين مستوى تحصيل الإيجار والأعباء وغيرها من الإتاوات (الكهرباء . الماء)؛
- زيادة البحث عن المحروقات واستغلالها، بما فيها غير التقليدية.

4. في مجال تمويل الاقتصاد:

- تجنيد البنوك والمؤسسات المالية للمساهمة أكثر فأكثر في تمويل الاقتصاد، وتنفيذ التدابير الضرورية للمزيد من إشراك البنوك والمؤسسات المالية الخاصة في هذا المسعى؛
- العمل تدريجيا على تطوير سوق رؤوس الأموال، تحسبا لجعلها بديلا لميزانية الدولة في تمويل الاقتصاد؛
- تطوير الشبكات البنكية بهدف المزيد من جمع الإدخار وتحسين مصرفية الاقتصاد؛
- التعجيل بوتيرة إصلاح القطاع المالي بغية تفعيل تطوير المؤسسة، وتعبئة الادخار المحلي وتمويل الاستثمار الاقتصادي.

3

5. في مجال التجارة الخارجية:

- العمل، بصفة منسقة، على تنفيذ التدابير الضرورية لتعزيز مراقبة عمليات التجارة الخارجية، والترتيبات العملياتية من أجل مكافحة بلا هوادة للتحويلات غير القانونية للعملة الصعبة؛
- توجيه التدابير التحفيزية نحو الاستثمارات التي تحقق معدلات هامة لإندماج الاقتصاد الوطني؛
- تعزيز الترتيبات الوطنية لتقييس مواد الاستهلاك بغية الحدّ من الاستيراد؛
- وتدعيم التدابير الكفيلة بتسهيل وتشجيع التصدير؛

6. في مجال تنويع الاقتصاد خارج المحروقات:

- التعجيل بالإصلاحات في مجال التشجيع على الاستثمار في القطاعات والفروع البديلة للإستيراد وتثمين الموارد الطبيعية؛
- توجيه جهود التحفيز والتمويل نحو القطاعات ذات الأولوية: الفلاحة، السياحة، الطاقات البديلة، الصناعة، والرقمنة؛
- وجعل المساعي التحفيزية في القطاع الصناعي مشروطة بأهداف تحسين الإنتاج وتقليص الاستيراد، وترقية التصدير.

7. في مجال المراقبة:

من الحتمي أن يتم تعزيز أدوات رقابة الدولة، ولاسيما في المجال المالي، والضريبي، والتجاري والصناعي (مراقبة الجودة والتقييس)، وكذا في مجال التجارة الخارجية (المراقبة الجمركية، تحويل العملة الصعبة ..إلخ).

ويكلف السيد وزير المالية شخصيا، وتحت سلطتي، بالسهر على التنفيذ الصارم للأحكام الميزانية والمالية.

وأخيرا، فإني أنتظر من السيدات والسادة أعضاء الحكومة والولاة، السهر كل فيما يخصه على التنفيذ الصارم لهذه التعليمة.

الوزير الأول

عبد المالك . سلال

نسخة إلى:
. السيد رئيس الجمهورية: على سبيل عرض حال.

الملحق رقم 02 :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة المالية

المديرية العامة للوظيفة العمومية
و الإصلاح الإداري

تعليمة وزارية مشتركة رقم 01 مؤرخة في 23 ديسمبر 2015 تحدد كيفيات تجسيد التدابير العملية الرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية للبلاد.

- السيدات و السادة مسؤولو تسيير الموارد البشرية بالمؤسسات و الإدارات العمومية؛
- السيدة و السادة رؤساء مفتشيات الوظيفة العمومية؛
- السيدات و السادة المراقبون الماليون.

قصد ضمان التطبيق المنسجم للبند 3 من تعليمة السيد الوزير الأول رقم 1356 المؤرخة في 01 اوت 2015، تهدف هذه التعليمة إلى تحديد كيفيات تطبيق النقاط التالية:

1 – بالنسبة لنقل الموظفين:

طبقا لأحكام تعليمة السيد الوزير الأول رقم 1356 المؤرخة في 01 أوت 2015 المذكورة أعلاه، فقد ذكر السيد الوزير الأول على ضرورة الأخذ بعين الإعتبار عمليات نقل الموظفين عن طريق إعادة توزيع التعدادات.

وعليه و قصد الضمان الجيد لهيكلة و توزيع التعدادات و تشجيع نقل موظفي المؤسسات و الإدارات العمومية من جهة، و الأخذ بعين الاعتبار، الوضعيات الخاصة لبعض فئات الموظفين الذين قد يضطرون إلى تغيير إقامتهم بحكم مهنتهم من جهة أخرى. فإنه بالإمكان تجسيد عمليات نقل الموظفين التي لا يترتب عنها اثر مالي.

ينبغي التوضيح بهذا الصدد، أن تجسيد عملية النقل تبقى مرهونة بتوفر منصب مالي شاغر، بعنوان السنة المالية المعتبرة في الإدارة العمومية المستقبلة، بالإضافة إلى الموافقة المسبقة لكل من الإدارة الأصلية للموظف و الإدارة المستقبلة له.

إن نقل موظف يترتب عنه بصفة آلية إلغاء المنصب المالي المحرر لدى إدارته الأصلية.

2- بالنسبة لترقية الموظفين:

يجدر التذكير، بأن تعليمة السيد الوزير الأول رقم 1356 المؤرخة في 01 أوت 2015 سالفة الذكر، قد أبقت على الإجراءات التقييدية المقررة بخصوص هذه الحالات.

غير أنه، و قصد ضمان السير الحسن للمسار المهني للموظفين المتواجدين في حالة نشاط، فبإمكان المؤسسات و الإدارات العمومية المعنية تجسيد عمليات الترقية على سبيل الاختيار عن طريق التسجيل على قائمة التأهيل و/أو الترقية على أساس الشهادة، المقيدة في المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية للسنة المعتبرة، و ذلك في حدود المناصب المالية الشاغرة.

بهذا الصدد، فإن تجسيد عمليات الترقية، يترتب عنه حتما الإلغاء الآلي للمناصب المالية الموافقة لرتب انتماء الموظفين المعنيين.

من جهة أخرى، فإن ترقية الموظفين المنتمين للرتب الآيلة للزوال، تبقى خاضعة لأحكام التعليمة الوزارية المشتركة رقم 02 المؤرخة في 26 أوت 2014، المتعلقة بكيفيات ترقية الموظفين المنتمين للرتب الآيلة للزوال.

أخيرا، و طبقا لأحكام تعليمة السيد الوزير الأول رقم 140 المؤرخة في 25 جانفي 2015، فإن المناصب المالية المحررة الناتجة عن حالات الوفاة و التسريح و الاستقالة و العزل و وضعية الخدمة الوطنية و الإحالة على التقاعد، يمكن استغلالها للتوظيف و الترقية.

3 - بالنسبة لمنتوج التكوين:

اعتبارا لكون مخططات التكوين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات قد تمت المصادقة المسبقة عليها من طرف المديرية العامة للوظيفة العمومية و الإصلاح الإداري، ينبغي التوضيح أن المستخدمين الذين لا يزالون قيد التكوين غير معنيين بالتدابير التقييدية المنصوص عليها في تعليمة السيد الوزير الأول رقم 348 المؤرخة في 25 ديسمبر 2014 ، المتضمنة تدابير تعزيز التوازنات الداخلية و الخارجية للبلاد.

وعلى العكس من ذلك فإن عمليات التكوين الجديدة المزمع تجسيدها بعنوان سنة 2015 تبقى في هذه الحالة خاضعة لأحكام ذات التعليمة.

× 4- بالنسبة لعمليات التوظيف التي تم الشروع فيها بعنوان سنة 2014. ولم يتم استكمالها و التي تم إعداد محاضر الإعلان عن النتائج النهائية الخاصة بها خلال سنة 2015:

إن هذه العمليات يمكن التكفل بها و ذلك عن طريق استغلال المناصب المالية الشاغرة بعنوان سنة 2015.

في الاخير. فإنه من الضروري التذكير أن المؤسسات و الإدارات العمومية التابعة لقطاعات التعليم العالي والبحث العلمي. والتكوين المهني و التربية الوطنية و الصحة العمومية ليست معنية بالتدابير المنصوص عليها في هذه التعليمة.

أطلب منكم السهر، على التطبيق الصارم لأحكام هذه التعليمة و إخطارنا بأية صعوبات قد تعترضكم عند تنفيذها.

المدير العام للوظيفة العمومية
و الإصلاح الإداري

وزير المالية

الملحق رقم 03 :

11493.

2017/M/16
1640

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية

الوزير

التعليمة الوزارية رقم 67 المؤرخة في 24 OCT. 2016 المتعلقة بكيفيات تحضير وإعداد الميزانيات الأولية للولايات والبلديات لسنة **2017**

إلـى السيدة و السادة الولاة

بالاتصال مع السيدات و السادة:

- الولاة المنتدبين
- رؤساء الدوائر
- رؤساء المجالس الشعبية البلدية

ولاية الوادي
مديرية الإدارة المحلية
يوم: 25 أكتوبر 2016
رقم: 184

إن إعداد الميزانيات الأولية للولايات والبلديات للسنة المالية 2017، ينبغي أن يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمسيرين المحليين، وذلك نظرا للظروف الاقتصادية الراهنة المتميزة بتقلص حاد لمداخيل الجباية البترولية، والذي نتج عنه انخفاض في الإعتمادات المالية المخصصة للجماعات المحلية.

2016 الرقم 2010 التاريخ

وعليه، تهدف هذه التعليمة إلى التذكير بالقواعد الأساسية الواجب إتباعها لإعداد الميزانيات الأولية للسنة المالية 2017.

بالنظر لخصوصية ميزانيات الجماعات المحلية، يجب على الولايات والبلديات التكفل بالنفقات الإجبارية في حدود الإيرادات المتوقعة مع مراعاة مبدأ التوازن بين الإيرادات والنفقات لكلى القسمين.

1) تحضير وإعداد الميزانيات الأولية:

من أجل تحضير وإعداد الميزانية الأولية، يجب الالتزام بأحكام المادتين 181 من قانون البلدية، و 165 من قانون الولاية، اللتين تحددان تاريخ 31 أكتوبر من كل سنة، كأجل أقصى لتقديم الميزانيات الأولية.

- بخصوص الإيرادات:

تعتمد الإيرادات على تقديرات الموارد الجبائية (البطاقة الحسابية رقم 06 بالنسبة للبلديات والملحق رقم 01 بالنسبة للولايات)، وكذا تقديرات مداخيل الأملاك و الممتلكات.

وفي حالة تسجيل تأخر في استلام تقديرات الموارد الجبائية، يرخص للجماعات المحلية بإعادة تسجيل وبصفة بيانية الرسوم والضرائب المحصلة فعليا خلال السنة المالية السابقة (الانجازات)، على أن يتم تسوية الفارق بين هذه المبالغ والتقديرات الفعلية المرسلة من طرف مصالح الضرائب لسنة 2017، و يتم ذلك عن طريق فتح اعتماد مالي مسبق أو بالميزانية الإضافية.

كما يرخص للجماعات المحلية وبصفة بيانية، تسجيل نسبة 70٪ من مبلغ معادلة التوزيع بالتساوي بالنسبة للبلديات و 50٪ بالنسبة للولايات للسنة المالية 2016، وبعد تبليغكم من طرف مصالحي بالمبالغ النهائية الممنوحة لكل جماعة محلية بعنوان السنة المالية 2017، يجب تسوية الفارق بين المبلغ المسجل والمبلغ الممنوح إما عن طريق فتح اعتماد مالي مسبق أو عن طريق الميزانية الإضافية لنفس السنة.

كما أطلب منكم عدم تسجيل أي مبلغ فيما يخص تعويض نقص القيمة الجبائية، أو الإعانات المالية الممنوحة لفائدة الجماعات المحلية من طرف ميزانية الدولة، لاسيما تلك المتعلقة بالزيادة في أجور موظفي الجماعات المحلية والمناصب المالية التي تم فتحها على مستوى البلديات.

اما بالنسبة لموارد الأملاك المنتجة للمداخيل، أطلب منكم الالتزام بمحتوى مذكرتي رقم 96 المؤرخة في 10 مارس 2016، لاسيما فيما يخص عملية تحيين أسعار الإيجار.

- **بخصوص النفقات:**

يجب على المسيرين المحليين ترتيب النفقات حسب المادة والمصلحة من أجل إعطاء المجلس المنتخب إمكانية الاختيار حسب القدرات المالية المتاحة لكل جماعة محلية مع توضيح النفقات الإجبارية غير القابلة للمراجعة والنفقات الضرورية وتلك الاختيارية القابلة للمراجعة وفق القدرات المالية المتاحة لكل جماعة محلية.

إنّ هذا الترتيب للنفقات سيسمح للمجلس المنتخب من تعديل النسب لبعض الرسوم التي يكون تحديدها من اختصاصه، على غرار الرسم على رفع القمامات المنزلية، وذلك من أجل التكفل الأمثل بالخدمة العمومية من جهة وتحقيق التوازن المالي من جهة أخرى.

بالنسبة للجماعات المحلية التي تعاني من ضعف في الموارد المالية خاصة تلك التي لم تتمكن من تغطية النفقات الإجبارية، لاسيما منها كتلة الأجور، يجب عليها تحديد نسبة الاقتطاع بـ 10٪ فقط ، مع إمكانية إجراء التعديلات الممكنة في الميزانية الإضافية لنفس السنة.

كما نذكّر بأن الفارق بين مبلغ معادلة التوزيع بالتساوي المسجل بصفة بيانية و المبلغ النهائي الممنوح لفائدة الجماعات المحلية، يجب أن يوجه بصفة أولية لفائدة تغطية النفقات الإجبارية كالأجور، تعويض على الوظيفة لفائدة أعضاء المجلس المنتخب، مصاريف الكهرباء، الغاز والماء.

2) التوازن المالي وقواعد الصرامة الميزانياتية:

ومن أجل تحقيق التوازن المالي، يجب التذكير بالتدابير الواجب إتباعها أثناء تنفيذ ميزانية 2017:

- الإلتزام بالحد الأدنى المنصوص عليه في التنظيم الساري المفعول، والخاص بالإعانات المقدمة من طرف الجماعات المحلية لفائدة الجمعيات والمنظمات وخاصة بالنسبة لتلك الجماعات المحلية التي تعاني من صعوبات مالية.
- الامتناع عن النفقات الكمالية وشراء الأدوات ذات الطابع الفخري، كما تبينه مختلف تعليماتي السابقة وخاصة تلك المتعلقة بعقلنة وترشيد النفقات العمومية.
- عدم فتح الإعتمادات المسبقة و الرخص الخاصة إلاّ إذا توفر المقابل المالي.
- احترام قواعد الصرامة في الميزانية وعدم الالتزام بالنفقات إلاّ في حدود الإعتمادات المفتوحة في الميزانية و المصادق عليها من طرف السلطة الوصية، مع احترام النصوص التنظيمية المتعلقة بتنفيذ النفقات، وذلك من أجل الحد من ظاهرة الاقتطاعات الإجبارية الناتجة عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الجماعات المحلية.

وبهذا الخصوص أنبه بإحترام قواعد الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية، وما يترتب من متابعات في حالة الخرق الصريح للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسري على تسير الأموال العمومية، والتي تلحق أضرارا بالخزينة العمومية ، من خلال ارتكاب أفعال تشكل مخالفات بالوصف القانوني والتي تم ذكرها على سبيل الحصر في المادتين 88و 89 من الأمر 95- 20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.

في حالة معاينة واثبات تسيير مخالف للقواعد السالفة الذكر ، والذي يتسبب في خسائر مالية للجماعات المحلية،فإن الإدارة الوصية تتخذ كافة الإجراءات القضائية اللازمة، وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 97- 268 المؤرخ في 21 جويلية 1997 ، الذي يحدد الإجراءات المتعلقة بالالتزام بالنفقات العمومية وتنفيذها ويضبط صلاحيات الآمرين بالصرف ومسؤولياتهم.

أولي أهمية كبيرة للتنفيذ الصارم للتعليمات المشار إليها أعلاه، أثناء إعداد الميزانيات الأولية لسنة 2017 الخاصة بالولايات والبلديات والتي لابد أن تحظى بالتزام المسيرين المحليين.

وزير الداخلية والجماعات المحلية

نورالدين بدوي

الملحق رقم 04 :

2013

3

	الموازنة العامة للميـزانيـة	الإقتراحات		المصادقة	
		النفقات	الأيرادات	النفقات	الأيرادات
	قســم التسييـــــر	2,256,840,772.37	2,256,840,772.37	-	
60	سلـــع ولوازم	57,000,000.00			
61	مصـــالح المستخدميـن	485,405,000.00			
62	ضـــرائب ورسـوم	400,000.00			
63	أشغـــال وخدمات خارجية	39,800,000.00			
64	مساهمـــات وحصص وأداءات لفـــائدة الغير	31,833,129.97			
65	منـــح وإعـــانـــات	179,543,295.36			
66	مصاريف التسيير العـــام	61,320,000.00			
67	مصـــاريف مـــالية				
68	تزويدات حساب الإستهلاك و المـؤونـــات	للتذكير		للتذكير	
69	أعبـــاء إستثنـــائية	595,280,117.60			
70	منتوجات الإستغـــلال				
71	ناتج الأملاك العمـوميـــة				
72	نـــــاتج مـــالي				
73	تحصيلات وإعـــانـــات ومساهمـــات		706,497,060.51		
74	ممنوحـــات صندوق التضامن للولايات		489,590,897.00		
75	ضرائب غير مباشرة				
76	ضرائب مباشرة		319,787,020.03		
77	الرسم الوحيد على القيمة المضـــافة (ر و ق م)				
78	تقليص الأعبـــاء				
79	نـــاتج إستثنـــائي				
82	ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة	230,425,163.86	740,965,794.83		
83	الإقتطاع لنفقات التجهيز والإستثمار	575,834,065.58			
	قســم التجهيز والإستثمار	1,895,757,086.12	1,895,757,086.12	-	
O60	العجـز أو الفـائض المرحـل		1,319,923,020.54		
10	تزويدات		575,834,065.58	-	
13	إعـــانـــات مسددة من طرف الولايـــة	510,285,124.30			
14	مساهمات الغير في أشغـــال التجهيز				
16	إقتـــراضـــات				
17	مداخيل القطـــاع الإقتصـــادي				
21	أملاك عقـــارية ومنقـــولات	248,933,938.73			
23	أشغـــال جديدة وتصليحات كبرى	1,136,538,023.09			
24	كـــوارث				
25	سلفيـــات الولايـــة لأكثـــر من سنـــة				
26	سنـــدات وقيـــم				
28	تخصيصـــات للوحدات الإقتصاديـــة				
	مجمـــوع النفقـــات والإيـــرادات	4,152,597,858.49	4,152,597,858.49	-	
	مايخفض: الحساب83من النفقات والمادة100من الإيرادات	575,834,065.58	575,834,065.58		
	مايخفض: المادة 780من النفقـــات والإيـــرادات				
	المجموع الحقيقي (الفعلي)للنفقات والإيرادات (المجموع أ)	3,576,763,792.91	3,576,763,792.91		
	الحســـاب 85 ـــ الفـــائض الإجمـــالي				
	مجموع متساوي في النفقـــا ت والإيرادات (المجموع ب)	3,576,763,792.91	3,576,763,792.91	-	

قدمت هذه الميزانية محددة بمبلغ: ثلاثة ملايير وخمسمئة وستة وسبعون مليون و سبعمئة وثلاثة وتسعون ألف وسبعمئة واثنان وتسعون دج و91 سنتيم. المبين في المجموع ' ب' من عمود الإقتراحات

الـوادي في
والي ولايـــة الـــوادي

الملحق رقم 05 :

3 - 302,436,437.60

	الموازنة العامة للميزانية	الإقتراحات		المصادقة	
		النفقات	الأيرادات	النفقات	الأيرادات
	قسم التسيير	1,954,404,334.77	1,954,404,334.77	-	
60	تسليع ولوازم	53,200,000.00			
61	مصالح المستخدمين	271,954,021.00			
62	ضرائب ورسوم	400,000.00			
63	أشغال وخدمات خارجية	45,950,000.00			
64	مساهمات وحصص وأداءات لفائدة الغير	30,445,971.58			
65	منح واعتمادات	210,113,410.51			
66	مصاريف التسيير الأخرى	58,220,000.00			
67	مصاريف مالية				
68	تزويدات حساب الاستهلاك و المؤونات	للتذكير		للتذكير	
69	أعباء استثنائية	540,199,645.27			
70	منتوجات الإستغلال				
71	نتائج الأملاك العمومية				
72	نتائج مالية				
73	تحصيلات و منتجات ومساهمات		581,689,536.51		
74	منتوجات صندوق التضامن للولايات		644,370,427.00		
75	ضرائب غير مباشرة				
76	ضرائب مباشرة		328,044,009.22		
77	الرسم الوحيد على القيمة المضافة (ر و ق م)				
78	تقليص الأعباء				
79	نتائج استثنائي				
82	نتائج وأعباء السنوات المالية السابقة	211,012,279.13	400,300,362.04		
83	الإقتطاع لنفقات التجهيز والإستثمار	532,909,007.28			
	قسم التجهيز والإستثمار	1,623,378,089.60	1,623,378,089.60	-	
O60	العجز أو الفائض المرحل		1,090,469,082.32		
10 13	تزويدات الاعتمادات المتأتية من صرف تويبة		532,909,007.28	-	
14	مساهمات الغير في أشغال التجهيز	462,815,143.20			
16	قروض وسلفات				
17	مداخيل القطاع الاقتصادي				
21	أملاك عقارية ومنقولات	222,124,477.43			
23	أشغال جديدة وتصليحات كبرى	938,438,468.97			
24	كفالات				
25	مخلفات الولاية لأكثر من سنة				
26	سندات وقيم				
28	تخصيصات للوحدات الاقتصادية				
	مجموع النفقات والإيرادات	3,577,782,424.37	3,577,782,424.37	-	
	المجموع الجزئي (الحساب 83 من العمليات و المادة 100 من الإيرادات / المادة 780 من النفقات والإيرادات)	532,909,007.28	532,909,007.28		
	المجموع الحقيقي (الفعلي) للنفقات والإيرادات (المجموع أ + ب)	3,044,873,417.09	3,044,873,417.09		
	الحساب 85 ـ الفائض الإجمالي				
	مجموع متساوي في النفقات والإيرادات (المجموع ب)	3,044,873,417.09	3,044,873,417.09	-	

قدمت هذه الميزانية محددة بمبلغ: ثلاثة ملايير وأربعة وأربعون مليون وثمانية مئة وثلاثة وسبعون ألف وأربعمئة وسبعة عشر دج

و09 سنتيم المبين في المجموع "ب" من عمود الإقتراحات

الوادي في 06 جويلية 2014

والي ولاية الوادي

مدير الإدارة المحلية

فتحي بوخريسات

16

115 تفـريـع برامـج البـاب الفرعـي 9794 115

الباب الفرعي 9794						
خارج البرامج	خارج البرامج					مجموع الباب
اعتمادات التجهيز للجماعات المحلية	عمليات الولاية من موازنتها الخاصة					
النفقات	458,085,143.20	4,730,000.00				462,815,143.20
214						-
215						-
230		4,730,000.00				4,730,000.00
231						-
237						-
134	458,085,143.20					458,085,143.20
	-					-
						-
						-
الايرادات	458,085,143.20	4,730,000.00				462,815,143.20
O60	280,197,211.07	4,730,000.00				284,927,211.07
100	177,887,932.13					177,887,932.13

https://mail.google.com/mail/u/0/?tab=rm#inbox/FMfcgxwCgpdQqZLVPmkRvhTdXchlvrJL?projector=1&messagePartId=0.1 1/1

الملحق رقم 06 :

3

	الموازنة العامة للميزانية	الإنجازات		الباقي للانجاز	
		النفقات	الأيرادات	النفقات	الأيرادات
	قسم التسيير	1,734,465,142.08	2,262,082,085.84	148,377,869.52	1,736,238.87
60	سلع ولوازم	44,555,872.87		-	
61	مصالح المستخدمين	208,210,385.83		-	
62	ضرائب ورسوم	323,193.83		-	
63	أشغال جديدة	49,622,488.11		-	
64	مساهمات وحصص وأداءات لفائدة الغير	37,424,937.59		2,163,057.00	
65	منح وإعانات	180,580,689.43		-	
66	مصاريف التسيير العام	36,601,235.48		للتذكير	
67	مصاريف مالية			-	
68	تزويدات حساب الإستهلاك و المؤونات	للتذكير			
69	أعباء إستثنائية	551,235,464.19			
70	منتوجات الإستغلال				
71	ناتج الأملاك العمومية				
72	ناتج مالي				
73	تحصيلات وإعانات ومساهمات		744,352,604.02		560,304.38
74	ممنوحات صندوق التضامن للولايات		657,705,191.00		
75	ضرائب غير مباشرة				
76	ضرائب مباشرة		442,014,613.75		
77	الرسم الوحيد على القيمة المضافة (ر و ق م)				
78	تقويض الأعباء				
79	ناتج إستثنائي		527,549.01		195,156.32
82	ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة	40,804,241.26	417,482,128.06	146,214,812.52	980,778.17
83	الإقتطاع للنفقات التجهيز والاستثمار	585,106,633.49			
	قسم التجهيز والإستثمار	1,399,634,472.91	2,377,278,662.12	922,180,598.41	-
O60	المحجز او الفائض المرحل		984,072,028.63		
10	تزويدات		1,393,206,633.49		
13	إعانات ممنوحة من طرف الولاية	1,003,680,500.00		290,450,937.88	
14	مساهمات: الغير في أشغال التجهيز				
16	اقتراضات				-
17	مداخيل القطاع الإقتصادي				
21	أملاك عقارية ومنقولات	127,851,502.19	-	123,546,574.28	
23	أشغال جديدة وتجهيزات كبرى	268,102,470.72		508,183,086.25	
24	كوارث		-		
25	بقايا الولاية لأكثر من سنة				
26	سندات وقيم		-		
28	تخصيصات للوحدات الإقتصادية				
	مجموع النفقات والإيرادات	3,134,099,614.99	4,639,360,747.96	1,070,558,467.93	1,736,238.87
	ملخص: الحساب 83من النفقات والمادة100من الإيرادات	585,106,633.49	585,106,633.49		
	لمادة 780من النفقات والإيرادات				
	المجموع الحقيقي (الفعلي)للنفقات والإيرادات (المجموع أ)	2,548,992,981.50	4,054,254,114.47	1,070,558,467.93	1,736,238.87
	الحساب 85 ـــ الفائض الإجمالي	1,505,261,132.97			
	مجموع متساوي في النفقات والإيرادات (المجموع ب)	4,054,254,114.47	4,054,254,114.47	1,070,558,467.93	

أوقف هذا الحساب بمبلغ: أربعة ملايير وأربعة وخمسون مليون ومئتان وأربعة وخمسون ألف ومئة وأربعة عشر دينارو 47 سنتيم المبين في المجموع ' ب' من عمود الإنجازات

الوادي في

والي ولاية الوادي

عن الوالي وبتفويض منه
مدير الإدارة المحلية
ضياء فتحي بوغرينات

تفـريـع برامـج البـاب الفرعـي 9629

البـــــاب الفـرعـي	9629						مـــجمـوع الباب	المواد
رقم2009/20							الفرعي 9629	
تدعيم البلديات بعتاد مدرسي لتطهير نظافة أشغال عمومية								
14,420,308.50	-	-	-	-	-	-	14,420,308.50	النفقات
-							-	214
							-	215
14,420,308.50	-	-	-	-	-	-	14,420,308.50	230
							-	231
48,740,160.08	-	-	-	-	-	-	48,740,160.08	الإيرادات
48,740,160.08	-	-	-	-	-	-	48,740,160.08	060
-	-	-	-	-	-	-	-	100
							-	
34,319,851.58	-	-	-	-	-	-	34,319,851.58	

https://mail.google.com/mail/u/0/?tab=rm#inbox/FMfcgxwCgpdQqZLVPmkRvhTdXchlvrJL?projector=1&messagePartId=0.2 1/1

الملحق رقم 07 :

3

	الموازنة العامة للميـزانيـة	الإقتراحات		المصادقة	
		النفقات	الأيرادات	النفقات	الأيرادات
	قســم التسييـــــر	1,900,705,467.57	1,900,705,467.57	-	
60	سلـــع ولوازم	53,700,000.00			
61	مصـــالح المستخدميـن	310,000,000.00			
62	ضـــرائب ورسـوم	500,000.00			
63	أشغـــال وخدمات خارجية	52,250,000.00			
64	مساهمـات وحصص وأداءات لفـــائدة الغير	33,511,803.18			
65	منـح وإعـــانـات	211,111,816.15			
66	مصاريف التسيير العـام	59,460,000.00			
67	مصـــاريف مـــالية				
68	تزويدات حساب الإستهلاك و المـؤونـات	للتذكير		للتذكير	
69	أعبـاء إستثنـائية	479,559,344.28			
70	منتوجات الإستغـــلال				
71	ناتج الأملاك العمـوميـــة				
72	نـــاتج مـــالي				
73	تحصيلات وإعـانـات ومساهمـــات		564,598,490.15		
74	ممنوحـات صندوق التضامن للولايات		447,183,000.00		
75	ضرائب غير مباشرة				
76	ضرائب مباشرة		361,307,033.66		
77	الرسم الوحيد على القيمة المضـافة (ر و ق م)				
78	تقليص الأعبـاء				
79	نـاتج إستثنـائي				
82	ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة	148,377,869.52	527,616,943.76		
83	الإقتطاع لنفقات التجهيز والإستثمار	552,234,634.44			
	قســم التجهيز والإستثمار	2,422,878,823.65	2,422,878,823.65	-	
O60	العجـز أو الفـائض المرحـل		977,644,189.21		
10	تزويدات		1,445,234,634.44		
13	إعـانـات مسددة من طرف الولايـة	725,031,543.15			
14	مساهمات الغير في أشغـال التجهيز				
16	إقتـــراضـات				
17	مداخيل القطـاع الإقتصـادي				
21	أملاك عقـارية ومنقـولات	258,003,346.71			
23	أشغـال جديدة وتصليحات كبرى	1,439,843,933.79			
24	كـوارث				
25	سلفيـات الولايـة لأكثـر من سنـة				
26	سنـدات وقيـم				
28	تخصيصـات للوحدات الإقتصاديـة				
	مجمـــوع النفقـــات والإيـــرادات	4,323,584,291.22	4,323,584,291.22	-	
	مايخفض الحساب83من النفقات والمادة100من الإيرادات / المادة 780من النفقـــات والإيـرادات	552,234,634.44	552,234,634.44	-	
	المجموع الحقيقي (الفعلي)للنفقات والإيرادات (المجموع	3,771,349,656.78	3,771,349,656.78		
	الحسـاب 85 ـــ الفـــائض الإجمـالي				
	مجموع متساوي في النفقـا ت والإيرادات (المجموع ب)	3,771,349,656.78	3,771,349,656.78	-	

قدمت هذه الميزانية محددة بمبلغ: ثلاثة ملايير وسبعمئة وواحد وسبعون مليون وثلاثمئة وتسعة وأربعون ألف وستمئة وستة وخمسون دج و78 سنتيم. المبين في المجموع ' ب' من عمود الإقتراحات

الـوادي في 15 جوان 2016

عن الوالي وبتفويض منه

مديـــر الإدارة المحليـــة

إمضـاء. فتحي بوفرينات

13

115

تفـريـــع برامـــج البـــاب الفرعـــي 9539

المواد	بـ :2015/16	بـ :2015/09	بـ :2015/08	بـ :2016/22	بـ :2016/08	بـ :2016/07
	صيانة وتجديد المرافق والمنشات للشباب	تهيئة وترميم في دور ومؤسسات الشباب	اقتناء العتاد والتجهيزات الرياضية والإجتماعية التربوية للشباب	إنجاز ساحة لعب بالعشب الإصطناعي بالطريفاوي	تهيئة وترميم في دور ومؤسسات الشباب	اقتناء العتاد والتجهيزات الرياضية والإجتماعية التربوية للشباب
النفقات	200,000.00	12,136,580.48	19,621,287.28	10,084,223.53	8,956,772.43	8,956,772.43
214		-	19,621,287.28		-	8,956,772.43
215				10,084,223.53		
230						
231	200,000.00	12,136,580.48	-		8,956,772.43	-
الايرادات	200,000.00	12,136,580.48	19,621,287.28	10,084,223.53	8,956,772.43	8,956,772.43
O60	200,000.00	12,136,580.48	19,621,287.28	10,084,223.53		
100		-			8,956,772.43	8,956,772.43

البـــــاب الفـــرعي : 9539

الملحق رقم 08 :

3 2017

	الموازنة العامة للميـزانيـة	الإقتراحات		المصادقة	
		النفقات	الآيرادات	النفقات	الآيرادات
	قســم التسييـــــر	3,152,110,333.89	3,152,110,333.89	-	
60	سلـــع ولوازم	49,650,000.00			
61	مصـالح المستخدميـن	258,755,505.68			
62	ضـرائب ورسـوم	500,000.00			
63	أشغـال وخدمات خارجية	57,950,000.00			
64	مساهمـات وحصص وأداءات لفـــائدة الغير	44,261,057.38			
65	منـح وإعـانـات	216,821,829.85			
66	مصاريف التسيير العـام	64,506,751.71			
67	مصـاريف مـالية				
68	تزويدات حساب الإستهلاك و المـؤونـات	للتذكير		للتذكير	
69	أعبـاء إستثنـائية	1,603,436,016.78			
70	منتوجات الإستغـلال				
71	ناتج الأملاك العمـوميـة				
72	نـــاتج مـالي				
73	تحصيلات وإعـانـات ومساهمـات		1,752,839,520.63		
74	ممنوحـات صندوق التضامن للولايات		376,319,000.00		
75	ضرائب غير مباشرة				
76	ضرائب مباشرة		482,630,444.46		
77	الرسم الوحيد على القيمة المضـافة (ر و ق م)				
78	تقليص الأعبـاء				
79	نـاتج إستثنـائي				
82	ناتج وأعباء السنوات المالية السابقة	279,979,911.28	540,321,368.80		
83	الإقتطاع لنفقات التجهيز والإستثمار	576,249,261.21			
	قســم التجهيز والإستثمار	5,108,909,655.11	5,108,909,655.11	-	
O60	العجـز أو الفـائض المرحـل		1,994,660,393.90		
10	تزويدات		2,614,249,261.21		
13	إعـانـات مسددة من طرف الولايـــة	392,882,049.59			
14	مساهمات الغير في أشغـال التجهيز				
16	إقتـــراضـات		500,000,000.00		
17	مداخيل القطـاع الإقتصـادي				
21	أملاك عقـارية ومنقـولات	350,769,141.57			
23	أشغـال جديدة وتصليحات كبرى	4,365,258,463.95			
24	كـوارث				
25	سلفيـات الولايـة لأكثـر من سنـة				
26	سنـدات وقيـم				
28	تخصيصـات للوحدات الإقتصاديـة				
	مجمـوع النفقـات والإيـــرادات	8,261,019,989.00	8,261,019,989.00	-	
	مايخفض الحساب83من النفقات والمادة100من الإيرادات / المادة 780من النفقـــات والإيـرادات	576,249,261.21	576,249,261.21	-	
	المجموع الحقيقي (الفعلي)للنفقات والإيرادات (ا	7,684,770,727.79	7,684,770,727.79		
	الحسـاب 85 ـــ الفـائض الإجمـالي				
	مجموع متساوي في النفقـا ت والإيرادات (المجموع ب)	7,684,770,727.79	7,684,770,727.79	-	

قدمت هذه الميزانية محددة بمبلغ: سبعة ملايير وستمئة وأربعة وثمانون مليون وسبعمئة وسبعون ألف وسبعمئة وسبعة وعشرون دينار و79 سنتيم المبين في المجموع ' ب' من عمود الإقتراحات

الوادي في

والي ولايـة الـوادي

عن الوالي وبتفويض منه
مديـر الإدارة المحليـة

23

تفـريـع برامـج البـاب الفرعـي 9622

115

الباب الفرعي	9622					
	بـ 2017/19	بـ 2017/20	بـ 2017/21	بـ 2017/22	بـ 2016/27	بـ 2016/28
المواد	دراسة وإنجاز شبكة التطهير لفائدة 06بلديات (النخلة، العقلة، الطريفاوي،وادي العلندة ،ميه ونسة وورمارس	إنجاز شبكة التطهير لمنطقة النشاطات بلدية جامعة	إنهاء عملية ربط الأحياء بالغاز الطبيعي على مستوى 06 بلديات بالمقاطعة الإدارية المغير	توسيع عملية ربط الأحياء المحرومة بالشبكة الكهربائية على مستوى البلديات	اقتناء عتاد الأشغال العمومية	اقتناء عتاد النظافة
النفقات	1,000,000,000.00	23,000,000.00	350,000,000.00	150,000,000.00	5,703,750.00	49,635,144.00
2371	1,000,000,000.00	23,000,000.00	350,000,000.00	150,000,000.00		
2370						-
230						-
231						-
2379					5,703,750.00	49,635,144.00
الايرادات	1,000,000,000.00	23,000,000.00	350,000,000.00	150,000,000.00	5,703,750.00	49,635,144.00
O60		-			5,703,750.00	49,635,144.00
100	1,000,000,000.00	23,000,000.00	350,000,000.00	150,000,000.00		
105						

115

تفـريـع برامـج البـاب الفرعـي 9559

البـــــاب الفـرعي : 9559					
بـ 2017/23					المواد
إنجاز سوق الجملة للخضر والفواكه				مـــجمـوع الباب الفرعي 9559	
500,000,000.00	-	-	-	500,000,000.00	النفقات
			-	-	214
		-		-	215
500,000,000.00				500,000,000.00	230
			-	-	231
-	-	-	-	500,000,000.00	الايرادات
			-	-	O60
				-	100
					105
500,000,000.00				500,000,000.00	160

خاتمـــة

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن للنفقات العامة دورا كبيرا في المجلات المختلفة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية فجميع المجالات يزداد الإنفاق فيها الذي بدوره يحقق التنمية المحلية.

حيث أن النفقات العامة تتزايد من فترة إلى أخرى ويعود هذا لعدة أسباب منها ما كان حقيقيا وآخر ظاهريا لذا كان على الحكومة البحث عن آليات من شأنها التحكم في مواجهة مختلف الأزمات، ومن بين هذه الحلول آلية ترشيد النفقات العامة ليراعي في ذلك إلى أهمية وطبيعة البرامج والمشاريع التنموية التي من شأنها أن تحقق التنمية المحلية في الولاية لذا كان لزاما على الحكومة أن تلجأ إلى التوجه للمشاريع التي تعود بعوائد مالية ويكون نسبة الإنفاق فيها منخفضة .

كما يمكن القول أن ولاية الوادي لجأت إلى تطبيق آليات ترشيد النفقات العامة وخاصة في نفقات قسم التسيير وهذا إثر انخفاض أسعار البترول ومخلفاته على الاقتصاد الوطني وبهذا تزايد التوجه نحو الاستثمار وانجاز المشاريع والابتعاد عن النفقات الكمالية التي لا تعود بفوائد مالية.

ومنه يمكن القول أن ولاية الوادي لم تتأثر لحد كبير بهذه الأزمة ويظهر هذا من خلال المشاريع التنموية التي أنجزت خلال فترة الدراسة.

نتائج الدراسة:

_ تم التوصل أن السلطات المحلية اهتمت بتخفيض نفقات قسم التسيير.

_ تجميد المشاريع التي لم يتم انجازها.

_ ترشيد إنفاق أموال الولاية في مشاريع هادفة لدفع عجلة التنمية المحلية.

_ محاربة أشكال الفساد بجميع أنواعه.

_ الاهتمام بمجال نفقات التجهيز والاستثمار وتشجيعه على حساب نفقات مجال التسيير إلا في النفقات الضرورية.

توصيـــات الدراسة:

بناء على ما تقدم من نتائج، رأينا من الواجب تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي تساعد في ترشيد النفقات العامة

_ الاستغلال العقلاني للموارد الذاتية والممنوحة من الحكومة برشادة .

_ تثمين الممتلكات ورفع مبالغ التأجير للتجار .

_ البحث على مستثمرين وتسهيل المعاملات للخواص .

_ تأطير الموظفين وتدريبهم على الاستغلال العقلاني للممتلكات التابعة للولاية وعدم استغلالها للمصلحة الشخصية .

_ تطوير إجراءات الرقابة بين السلطات المركزية والسلطات المحلية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

1-القرارات، القوانين، المراسيم:

1-الوزير الأول، **التعليمة المتضمنة لتدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد**، رقم 348، الجزائر، 25-12-2014.

2-وزارة المالية، **تعليمة تحدد كيفيات تجسيد التدابير العملية الرامية إلى تعزيز التوازنات الداخلية للبلاد**، رقم 01، الجزائر، 23-12-2015.

3-وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **التعليمة المتعلقة بكيفيات تحضير وإعداد الميزانيات الأولية للولايات والبلديات لسنة 2017**، رقم 675، الجزائر، 24-10-2016.

2-الكتب:

1-الجبابي الطاهر، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، بغداد، كلية القانون.

2-الحاج طارق، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، **الأردن**، 2009،

3-أحمد عامر باسم، **نظرية الانفاق في ضوء القران الكريم**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010

4-العكام محمد خير، **المالية العامة 1**، **الإيرادات والنفقات**، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.

5-زغدود علي، **المالية العامة**، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 05، 2005.

6-حجاب محمد منير، **الإعلام والتنمية الشاملة**، طبعة 2، دار الفجر، القاهرة ،2000.

7-عاتيمي محمد رياض، **نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية**، مكتبة الإسكندرية مصر، 1999.

8-يلس شاوش بشير، **المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة2، 2017.

9-عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، دار الجامعة الإسكندرية، مصر،2001.

10-عدلي ناشد سوزي، **المالية العامة**، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

11-عصفور محمد شاكر، أصول **موازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان، 2008

12-عايب وليد عبد الحميد، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي** ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 2010، الطبعة 01

13-عباس محرزي محمد، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، الطبعة الرابعة، 2010.

14-رشيد أحمد، **التنمية المحلية**، دار الجامعة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986.

15-شحاذة الخطيب خالد، زهير شامية أحمد، **أسس المالية العامة** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2007.

3-المجلات:

1-المزروعي علي سيف علي، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال 1990-2009**، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 28-العدد الأول – 2012.

2-بوقطاية سفيان، بن زاير عبد الوهاب، بن زاير مبارك، **أثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات المال والأعمالJFBE ، العدد 06 جوان 2018.

3-كافي فريدة، آكلي زكية، **التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق**، **مجلة اقتصاديات المال والأعمالJFBE** ، العدد الأول، جانفي 2017.

4-لونانسة سهام، **سياسة الجزائر تجاه تدهور أسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد البدائل المطروحة**، المركز الديمقراطي العربي، جامعة الجزائر 01، الجزائر، تخصص سياسة عامة وحكامة عامة، 29 يناير 2017.

5-حمدي معمر، **إصلاحات المالية المحلية في الجزائر كآلية لتصحيح عجز ميزانية الجماعات المحلية بالإشارة إلى حالة ميزانية البلديات**، مجلة الاقتصاد والمال المجلد 04، الجزائر، عدد02، 2018.

6-عولمي بسملة، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر – مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد 04، 2014.

4-الرسائل والمذكرات:

1-براهامي نوال، بوسعيدي حياة، **ترشيد الإنفاق العام في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة**، شهادة ماستر، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون الجماعات الإقليمية، 2017-2018.

2-بوعكاز إيمان، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري 2001-2011**، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2015

3-بصديق محمد، **النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، 2008-2009.

4-بقاص عبد الرحيم، عيادي صالح، شمسة التجاني، **أثر نفقات الموازنة العامة على حجم التوظيف في الجزائر-دراسة قياسية** للفترة 1980-2016، شهادة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص عمومي وتسيير المؤسسات، 2016-2017.

5-بلقاسم رابح، **محددات وأبعاد النفقات العامة في النظم الاقتصادية دراسة مقارنة**، شهادة ماجستير، جامعة الجزائر، تخصص تسيير، 1997-1998.

6-بن عثمان شويح، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية**، شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، تخصص قانون عام،2010-2011.

7-بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف – دراسة تقيمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة1990إلى 2009**، شهادة ماجستير، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص تسيير المالية العامة، 2009-2010.

8-بن ناصر عائشة، **الرقابة المالية على النفقات العمومية – دراسة حالة المراقبة المالية لولاية بسكرة**-شهادة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية واقتصاد دولي، 2012-2013.

9-بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم – دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008**، شهادة ماجستير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، 2010-2011.

10-بوجمعة ياسمينة، حسن ضاوية، **دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية وانعكاساتها على التنمية المحلية في الجزائر**، دراسة حالة المفتشية العامة للمالية وبلدية الرغاية ،2011-2014، شهادة ماستر، جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، الجزائر، كلية الحقوق، تخصص إدارة الجماعات المحلية، 2014-2015.

11-بودانة شعباني كمال، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية** – دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة، شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص تنظيم وعمل، 2013-2014.

12-بيداري محمود، **العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 1991.2010**، جامعة وهران الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسير والعلوم التجارية ، شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، 2013-2014.

13-دحو روبة، **ميزانية الولايةالإعداد والتنفيذ**، شهادة ماستر، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية، 2016-2017.

14-دكيك خيرة، **دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة**، دراسة حالة المؤسسة التربوية محمد بلهاشمي مستغانم، شهادة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير،2017-2018.

15-هدلة عبد الله، سعودي فتحي، **أثر ترشيد النفقات العامة على التنمية المحلية دراسة حالة ولاية المسيلة فترة 2012-2017**، شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، 2017-2018.

16-زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، شهادة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد كمي،2013-2014.

17-محمد سليمان فرات، **سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سورية 2000-2010**، شهادة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، كلية الاقتصاد، 2015.

18-عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، شهادة** ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، 2015-2016.

19-عزي حسين،**آليات تمويل الإدارة المحلية في الجزائر**، شهادة ماستر،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،تخصص قانون إداري، 2013- 2014.

20-عباس عبد الحفيظ، **تقييم فعاليات النفقات العامة في ميزانية الجماعات المحلية** -دراسة **حالة نفقات ولاية تلمسان وبلدية المنصورة**، شهادة ماجستير، جامعة أبو بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، 2011-2012.

21-فرميش مليكة، **دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر**، شهادة دكتورا، جامعة قسنطينة 01، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2011-2012.

22-قدوري طارق، **مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** -دراسة تطبيقية للفترة 1990-2014، شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، 2015-2016.

23-قواجلية أمال، **واقع الفساد التنظيمي بين التجديد الاجتماعي والصراع الاقتصادي في المؤسسات العمومية الصناعية الجزائرية في عصرالعولمة والمعلوماتية ومرحلة اقتصاد السوق-دراسة ميدانية لمؤسسة اسمنت العاصمة -رايس حميدو 2015-2016**، شهادة دكتورا، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص تنظيم وعمل،2015-2016.

24-خشمون محمد، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة**، شهادة دكتورا، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية . تخصص علم اجتماع التنمية، 2010-2011.

25-خميرة بشير، **دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر -خلال الفترة 1980-2014**، شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد قياسي، 2015 _2016.

26-خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر3، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، 2010،2011.

27-روام نوال، **الميزانية العمومية ودورها في التنمية المحلية** دراسة حالة: تمويل التنمية في بلدية وادي البردي، شهادة ماستر، جامعة أكلي محند أو الحاج، البويرة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، 2017-2018.

28-ضيف أحمد، **انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر 1994 -2004**، شهادة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، تخصص نقود مالية، 2012-2013.

5-الملتقيات:

1-بلعاطل عياش، نوي سمية، **تقييم برنامج الاستثمارات العام وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي** خلال الفترة 2001-2014 آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف01، الجزائر، 11-12 مارس 2013.

2-بن شيخ توفيق، لعفيفي الداجي، **تفعيل دور البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**،الملتقى الوطني الأول حول التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية البلديات نموذجا يومي 8- 9 نوفمبر 2016، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

3-بن عيسى كمال الدين، مراسي محمد، **أثر الإنفاق العام على الدخل والتوظيف وتوزيع الدخل ومستوى الأسعار في الجزائر** من 2001 إلى 2014، أبحاث المؤتمر الدولي، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2013.

4-عياش زبير، العايب سناء، **أثر البرامج التنموية على البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2015**، الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قررات التنمية المحلية البلديات نموذجا يومي 8-9 نوفمبر 2016، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.

6-المقابلات الشفوية:

1-شلالبة مسعود، رئيس مكتب ميزانية ولاية الوادي، الوادي، 22-04-2019، الساعة 11:22

7-المواقع الالكترونية:

1-الموقع الرسمي لولاية الوادي على الرابط: www.wilaya-eloueed.dz

الفهرس

الفـــهرس :

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء.....	I
الشكر.....	II
ملخص.....	III
قائمة الجداول والأشكال البيانية.....	IV
قائمة الملاحق.....	V
المقدمة.....	أ- ث
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للآليات ترشيد النفقات العامة والتنمية المحلية	
تمهيد.....	12
المبحث الأول : ماهية النفقات العامة.....	13
المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة.....	13
المطلب الثاني: أقسام النفقات العامة.....	15
المطلب الثالث: أثار النفقات العامة.....	19
المطلب الرابع: أسباب تزايد النفقات العامة.....	23
المبحث الثاني: ماهية ترشيد النفقات العامة.....	26
المطلب الأول: مفهوم ترشيد النفقات العامة.....	26
المطلب الثاني: متطلبات وآليات نجاح ترشيد النفقات العامة	29
المبحث الثالث: ماهية التنمية المحلية.....	32
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية	32
المطلب الثاني: مجالات ومقومات التنمية المحلية.....	32
المطلب الثالث: مؤشرات ومعوقات التنمية المحلية	36
خلاصة الفصل.....	39

الفصل الثاني: دور ترشيد النفقات العامة في تحقيق التنمية المحلية في ولاية الوادي.....	
تمهيد	41
المبحث الأول: واقع ترشيد النفقات العامة في الجزائر	42
المطلب الأول: مبررات ترشيد النفقات العامة في الجزائر	42
المطلب الثاني : مجالات ترشيد النفقات العامة في الجزائر	46
المطلب الثالث: مصادر تمويل الجماعات المحلية في الجزائر	49
المبحث الثاني:تأثيرات ترشيد النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية الوادي	53
المطلب الأول: لمحة عن ولاية الوادي	53
المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في ميزانية ولاية الوادي	54
المطلب الثالث: تطور نفقات التسيير والتجهيز من الفترة 2013 إلى 2017	56
خلاصة الفصل	60
الملاحق.....	62
الخاتمة.....	83
قائمة المصادر والمراجع.....	86
الفهرس.....	95